جـــامعة بنـــها
كلية الحقـــوق
الدراسات العليا
قسم الاقتصاد والمالية العامة

بحث بعنوان

الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في ظل معايير بازل II، III، IV ومتطلبات تطوير الحوكمة

مقدمه من الباحث

محمد أحمد سلامة أحمد الوكيل

تحت إشراف

أ.د/ ماجدة أحمد شلبى
أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق جامعة بنها
عضو هيئة التدريس بالقسم الفرنسى
بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة

أ.د/ محمد سعيد بسيونى
أستاذ الاقتصاد بكلية التجارة – جامعة بنها
ووكيل كلية التجارة
لشئون الدراسات العليا والبحوث السابق

٢٠٢٣م

مقدمة البحث:

أثرت الأزمات التي واجهت البنوك في السنوات الأخيرة سلباً على كفاءة وفاعلية دور القطاع المصرفي في مجابهة ومواجه الأزمات المصرفية، نتيجة تعدد الأزمات التي واجهتها، مثل الانهيارات العالمية للبنوك في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول الأوروبية واليابان، مما دفع صندوق النقد الدولي إلى نشر تقاريره غير المتفائلة حول توقعاته عن انخفاض معدلات النمو والتنمية في العديد من دول العالم في الفترة القادمة، كذلك تداعيات انتشار أزمة فيروس كورونا المستجد والذى يعرف ب (Covid 19)، والذى ساهم بشكل كبير في تعرض البنوك عالميا لمخاطر الانهيار والإفلاس، وعليه فقد شهد القطاع المصرفي محلياً وعالمياً تحولات وتغيرات متعددة لم تتوافر للكثير من القطاعات وعلى ذات درجة التأثير، وفى الوقت نفسه لم تكن تلك التأثيرات السلبية هي الأثر الوحيد الذى تولد عن الأزمات المالية والمصرفية بل كان لهذه التأثيرات على صعيد عكسى من ذلك دوراً إيجابياً في توحيد الجهود حول النهوض بالقطاعات الاقتصادية بوجه عام والصناعة المصرفية بوجه خاص فقد تأثر هذا القطاع بالتطورات والتحولات الاقتصادية التي شاهدتها الساحة المصرفية بداية بهيكل الجهاز المصرفية مروراً بكافة أنشطته، مما زاد من دور البنوك في دعم خطط الدول في مواجهة هذه الآثار السلبية ودفع الاقتصاد للأمام ومواجهة المزيد من التحديات، ومن ثم بات من المتعين السيطرة على القطاع المصرفي وإخضاع كافة عملياته وأنشطته المختلفة للرقابة المصرفية الفعالة لمواجهة المخاطر المصرفية المحتملة وتحجيمها والحد من تأثيرها، بغرض الحفاظ على سلامة أصول البنك وموجوداته وسلامة مركزة المالي، خاصة مع تصاعد الأزمات التي يتعرض لها القطاع المصرفي من حين إلى آخر، والتاريخ المصرفي حافل بالعديد من الأزمات والتي يتعين تجنبها مستقبلاً وعدم تكرار الأخطاء مثل الأزمات التي شهدها العالم أواخر السبعينات من القرن الماضى كدول جنوب شرق أسيا والتي تعرضت لأزمات اقتصادية كادت أن تودى باقتصاديات هذه الدول تماماً، وكذلك أزمة اليونان والأرجنتين عام ١٩٩٧، مروراً بالأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، وأزمة تفشى فيروس كورونا عام ٢٠٢٠م، كذلك فإن تحرير تجارة المعاملات المصرفية ساعد بشكل كبير في سرعة تدويل الأزمات بشكل أسرع، مما أدى إلى احتدام المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية وارتفاع حجم المخاطر التي تهدد وجودها واستمرارها، ومع زيادة هذه المخاطر وتنوعها، كان لزاما على المؤسسات المصرفية والمالية التوجه نحو إدارة هذه المخاطر عن طريق ابتكار اساليب وتقنيات مالية جديدة للتقليل منها والتحكم فيها أو التحوط منها، وبالتالي فإن الخوف من أن تتعرض البنوك مجدداً وأسواق رأس المال في العديد من دول العالم لمزيد من الأزمات والتي لها تداعيات محلية على الصناعة المصرفية، كان له التأثير الإيجابى

في تشجيع الجهات الرقابية نحو البحث عن أساليب رقابية مناسبة لتقييم أداء العمل المصرفي بما يتوافق مع التغيرات التي يشهدها قطاع البنوك.[١]

أهمية الموضوع:

وتتجلى أهمية الموضوع في أن الهدف الرئيسى لزيادة رؤوس أموال البنوك هو زيادة قدرتها التشغيلية والتوسع في ظل تبعات الأزمة الاقتصادية، حيث سيكون لديها في حال زيادة رأسمالها القدرة على منح الائتمان بشكل أكبر، كما سيتم تعزيز حركة رأس المال في ظل الحاجة إلى تطبيق إجراءات من شأنها أن تساهم بضخ السيولة في السوق، وتظهر أهمية ذلك بوضوح في ظل اتفاقية بازل الثالثة والتي طورتها لجنة بازل للرقابة المصرفية إلى تعزيز صلابة الأنظمة المصرفية من خلال معالجة العديد من العيوب التي كشفت الأزمة المالية العالمية النقاب عنها، حيث أنها تطرح معايير جديدة لرأس المال والمديونية والسيولة لتقوية قدرة القطاع المصرفي في التعامل مع الضغوط الاقتصادية والمالية وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية والمساهمة الكبيرة في الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل، سيما وأن القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية وأكثرها تأثرا بالمتغيرات الدولية المتمثلة في التطورات التكنولوجية في الصناعة المصرفية وعالمية الأسواق المالية والتحرر من القيود التي تعوق الأنشطة المصرفية في ظل الاتفاقية متعددة الأطراف لتحرير الخدمات المالية والاتجاه إلى تطوير وإدارة مخاطر الإقراض في ظل المعايير الدولية لضبط الأداء المصرفي المتمثلة في معايير كفاية رأس المال التي عرفت باسم مقررات لجنة بازل، وقد اكتسب موضوع كفاية رؤوس أموال البنوك أهمية كبرى في السنوات الأخيرة في ضوء التطورات المالية والمصرفية المتلاحقة، من أجل تلافى انتقال مخاطر العمل المصرفي بين الدول الصناعية بعضها البعض أو من الدول الأخرى خاصة وأن الدول التي تشهد أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل البنوك قاسما مشتركا فيها وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية.

إشكالية البحث:

تبدو الإشكالية في كيفية إيجاد قطاع مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية لخدمة الأغراض التنموية، وإيجاد الوسيلة للتقليل من المخاطر الائتمانية لكونها باتت ضرورة حيوية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار.

أهداف البحث:

إدخال منهج أكثر شمولية لإدارة المخاطر من خلال إدراج العديد من المخاطر، وتخفيض خسائر التشغيل وتحسين التصنيفات الخارجية للمؤسسات المصرفية مما يساعد على تأمين رأس المال والأصول ورفع فاعلية هذه المؤسسات.

---

(١) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد: الرقابة المصرفية وسلامة العمل المصرفي دراسة في ضوء معايير لجنة بازل الدولية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد الخامس والسبعون، ٢٠٢١ ص ٩٠١– ٩٠٢.

أسئلة البحث:.

- ما هو مفهوم إدارة المخاطر؟
- وهل لإدارة المخاطر مبادئ يتعين على المؤسسة المصرفية إتباعها حتى تقلل من مخاطر الائتمان ومخاطر نتاج العمل المصرفي؟
- وما هي الأدوات التي يتعين أن تتحقق لدى الجهاز المصرفي لإدارة مخاطر الائتمان؟
- وما هي الأهداف التي يصبوا إليها فن إدارة المخاطر وأهمية ذلك؟
- ما هي نظم الرقابة المصرفية واهدافها؟
- كيفية إدارة المخاطر المصرفية والتعثر المصرفي وإعادة هيكلة البنوك؟
- وما هي طرق الوقاية من التعثر المصرفي وكيفية علاج ذلك من خلال تحقيق أهداف الرقابة المصرفية؟

منهج البحث:

للإجابة على هذه الأسئلة التي سبق تحديدها، تم الاعتماد في البحث على المنهج الاستقرائي والوضعى والتحليلى والاستدلالى على النحو التالي :.

- **المنهج الاستقرائي:** وسيتم تغطيته من خلال المكتبات المختلفة، وذلك بهدف استقراء بعض الكتابات والدراسات السابقة التي تتضمن عملية ادارة المخاطر المصرفية والموضوعات ذات الصلة بها، وكيفية الاستفادة منها في معالجة مشكلة الدراسة.
- **المنهج الوضعى:** حيث يقدم المنهج الوضعى الصورة العامة لإدارة المخاطر وإعمال الرقابة المصرفية عليها.
- **المنهج التحليلى:** وسيتم تغطيته من خلال دراسة تحليلية لدور اتفاقيات بازل المتعاقبة وأثرها على العمل المصرفي في ظل التحديات والمتغيرات الدولية، مع استخدام الإحصائيات لبيان تطور العمل المصرفي ومدى الحد من مخاطر الائتمان على المؤسسة المصرفية في ظل المتغيرات الاقتصادية، لإيجاد حلول لمشكلات العمل المصرفي في مصر.
- **المنهج الاستدلالى:** وهو البرهان الذى يبدأ به قضايا مسلم بها ويسير على قضايا أخرى نتج عنها بالضرورة، وتم استخدامه للوقوف على اسباب مخاطر الائتمان الصرفى، والمعوقات التي تعوق المؤسسات المصرفية في مصر، والعمل على الحد من هذه المخاطر.

حدود البحث ونطاقة:

القاء الضوء على القطاع المالي في الدول النامية قبل التحرير المالي وعمليات تدويل العمل المصرفي والمناخ العام للصناعة المصرفية في ظل التحولات والمستجدات العالمية والقضايا الإستراتيجية التي تواجه البنوك، وتوضيح الرؤية في مجال الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر.

فرضية الدراسة: تقوم الدراسة على الفروض الأتية:

- خلق وإيجاد قطاع مصرفي قادر على حشد وتخصيص الموارد المالية لخدمة الأغراض التنموية وتقليل المخاطر الائتمانية والذى قد أصبح ضرورة حيوية لتحقيق معدلات نمو عالية وقابلة للاستمرار.
- تحديث الصناعة المصرفية والحد من تزايد المخاطر الائتمانية والمصرفية، وإيجاد المناخ المناسب للائتمان لضمان تفعيل الرقابة على مخاطرة والالتزام بمتطلبات الحكم المؤسسى يعد من المرتكزات الأساسية للرؤية المستقبلية للصناعة المصرفية.
- رفع مستوى أداء القطاع المالي والمصرفي في قيامة بوظيفة الوساطة المالية وإدارة المخاطر يسهم في حفز النمو الاقتصادي من خلال تمويل الاستثمار.
- زيادة القدرة التنافسية وانطلاقة الصناعة المصرفية تعد ضرورة هامة لحقيق النمو الاقتصادي في ظل تحرير تجارة الخدمات والتحديات الدولية.

خطة البحث:

المبحث الأول: ماهية الرقابة المصرفية وأنواعها.

- المطلب الأول: ماهية الرقابة المصرفية.
- المطلب الثاني: أنواع الرقابة المصرفية.

المبحث الثاني: ماهية المخاطر المصرفية واستراتيجية إدارة المخاطر.

- المطلب الأول: مفهوم المخاطر المصرفية وأهدافها وأساليبها.
- المطلب الثاني: استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية.

المبحث الأول
ماهية الرقابة المصرفية وأنواعها

تمهيد:

فرضت ظاهرة العولمة المصرفية عدة عوامل كان لها التأثير في إحداث تغيرات سريعة ومتلاحقة شهدتها الساحة المصرفية وفى مقدمة هذه العوامل تعدد أنشطة الخدمات المصرفية وتنوع أشكالها والاتجاه المتزايد نحو العمل المصرفي الإلكتروني والتكتل المصرفي وتزايد عمليات الاندماج وازدياد حالات التعثر المالي وتنوع وتعدد المخاطر المصرفية وغيرها من العوال التي زادت من الحاجة إلى الاهتمام بموضوع الرقابة المصرفية للتحقق من تقليل الأخطاء وتيسير تعقيدات بعض العمليات والانشطة المصرفية لضمان أن البنك يعمل وفق التعليمات والقوانين والخطة الموضوعة والمعدة له بكفاءة وجوده عالية وبالسرعة والموثوقية المطلوبين ولتحجيم الأزمات المصرفية والتي تعرقل مسيرة نشاط البنك وتهدد بقائه ووجوده. [١]

المطلب الأول
ماهية الرقابة المصرفية

أولاً: مفهوم الرقابة المصرفية:

تعرف الرقابة بمفهومها العام من زوايا متعددة، كما يستخدم البعض في تعريفها العديد من الألفاظ، مثل: القوةPower، أو السلطةAuthority ، أو التأثيرInfluence ، ويعرفها البعض من زاوية القدرة بأن الرقابة هي: قدرة تأثير فرد معين أو مجموعة من الأفراد على سلوك فرد آخر أو مجموعة أخرى من الأفراد أو تنظيم معين، إلا أنه يعاب على هذا التعريف أنه لا يعبر عن العملية الرقابية بدقة ووضوح ولا يوضح كافة خطواتها.[٢]

ويمكن تعريفها من زاوية العملية الوظيفية بأنها النشاط أو مجموعة من الأنشطة والتي تهدف إلى التأكد من أن مستوى الأداء وكافة الطرق المتبعة لتنفيذ الخطة سيؤديان إلى تحقيق أهداف المؤسسة وذلك في ظروف معينة، فوظيفة الرقابة هي التي تهتم بملاحظة التنفيذ على ضوء الخطة. [٣]

ويرى البعض تعريفها بأنها مجهود منظم Systematic Effort تقوم به الجهة المسئولة، ويشمل الملاحظة المستمرة للأداء، وقياس النتائج الفعلية، ومقارنتها بالمعايير الموضوعية، لتحديد الانحرافات عن هذه المعايير أو توقع حدوثها ومعرفة أسبابها، ثم تحديد أنسب الحلول لتحقيق الأهداف المرجوة.[٤]

---

(١) زوايدية أفراح: الراقبة المصرفية ودورها في إدارة الأزمات المالية في الدول العربية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد الخامس، العدد الثالث، ٢٠٢١، ص ٤٦.

(٢) أحمد طه إبراهيم حسن: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصرى ودوره في النشاط الاقتصادى دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنى سويف، ٢٠٢٢، ص ٢١١.

(٣) المرجع السابق، ص ٢١١.

(٤) د.السيد عبده ناجى: الرقابة على الأداء من الناحية العلمية والعملية، الدار الجامعية، ٢٠١١، ص١٧–١٨.

كما أن الرقابة هي جوهر عملية الإدارة، تحتاجها كل المؤسسات للتأكد من أن الخطط الموضوعة نفذت على النحو المرضي، وتحققت النتائج المطلوبة وعليه ويمكن تعريف الرقابة بأنها:
قياس وتصحيح أداء الأنشطة المسندة للمرؤوسين للتأكد من أن أهداف المشروع والخطط التي صممت للوصول إليها قد تحققت، وهناك عنصران هامان يجب توافرهما قبل وضع النظم الرقابية، وهما: التخطيط والتنظيم، فكلما زاد وضوح وتكامل الخطط يمكن قياس الأداء المطلوب، وكذلك تحديد مكان القصور واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عن طريق التنظيم المناسب والمتكامل، وبالتالي فالرقابة تعنى التحقق من أداء العمل، وتنفيذ البرامج وفقا للأهداف والقواعد والإجراءات التي تصدرها الجهات المعنية في الوقت المحدد لذلك. (١)

والرقابة هي أداة يمكن من خلالها التحقق من أن البرامج والأهداف تمت بالأسلوب المطلوب، وبالدرجة الكفاية، وفي الوقت المحدد للتنفيذ، أي وفق الجدول الزمني لعملية التنفيذ طبقا للقانون، وأنه من المؤكد ضرورة تجزئة الأهداف تسهيلا لعملية الرقابة، وتمكينا للتنظيم الإداري من أن يصحح أي خطأ يقع أثناء عملية التنفيذ، والعدول عن أسلوب معين، وطرح البديل لتحقيق فاعلية أكثر. (٢)
كما عرفها فايول(٣): إنها تتمثل في التحقق مما إذا كان كل شيء يحدث وفقا للخطة المستخدمة وللتعليمات الصادرة، والمبادئ المتبعة، ومن أهدافها توضيح نقاط الضعف والأخطاء بغرض منع تكرارها، ويعرفها علماء الإدارة بأنها العملية التي يمكن أن ترى بها الإدارة أن ما يحدث هو ما كان ينبغي أن يحدث، وإلا فمن الضروري القيام بعدة تصحيحات، وغياب الرقابة يجعل الفرد يميل إلى أن يترك النتائج تبعد كثيرا عما هو وارد في الخطط والقرارات، ونجد أن الفوضى تسود العمل، حيث تسمح للفرد بأن يعمل بشكل سيئ. وهناك أربعة عناصر رئيسة للرقابة تتمثل في الآتي:

١- إن الرقابة تحدد المعايير، كالأهداف، والخطط، والسياسات التي تستخدم كمؤشر لتقييم الأداء.
٢- إن الرقابة تقيس النشاط الجاري كميا كلما أمكن ذلك.
٣- الرقابة تقيم المدخلات والأداء الجاري حسب الأهداف والخطط والسياسات كمعايير.
٤- تتخذ الإجراءات التصحيحية في شكل قرارات فورية. (٤)

---

(١) محمد عبد الفتاح الصيرفى: إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص٢٢٣-٢٢٥.
(٢) د.محمد إبراهيم درويش: الرقابة على أعمال الإدارة رؤية مستقبلية، مجلة المعاصرة، العدد ٥٠٥، يناير ٢٠١٢، ص١١.
(٣) هنري فايول بالفرنسية: Henri Fayol أحد علماء الإدارة الكلاسيكية، وأصل عمله كمهندس تعدين. لقد كان هنري فرنسي الأصل، ولكنه ولد بإسطنبول عام ١٨٤١م، ومات بباريس في عام ١٩٢٥م. التحق في مدرسة إنجليزية، ثم التحق بالمدرسة الأهلية وعمل مديرا تنفيذيا لشركة صناعية صغيرة في فرنسا ومن خلالها نال خبرته العملية التي قادته إلى النجاح في مجال الإدارة الصناعية، وعمل على تطوير منهجية النظرية الإدارية، ووثق ذلك في كتابه المشهور الإدارة العامة والصناعية عام ١٩١٦م.
(٤) د.محمد سويلم: إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، دار الهانى للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩، ص٢٣٨-٢٤٠.

وهناك مفاهيم عديدة للرقابة المصرفية نذكر بعضها على النحو التالي: الرقابة المصرفية هى: مراقبة الأداء المالي وعمليات البنوك بغرض التأكد من أنها تعمل بشكل سليم وصحيح وفقا للقواعد والتعليمات واللوائح المتبعة، ويتم إجراء الرقابة المصرفية من قبل المنظمات الحكومية لمنع انهيار البنوك. [١]

ويرى البعض الآخر أن الرقابة المصرفية هي: مجموعة الضوابط والقواعد والنظم التي تحكم وتقيد الأعمال والعمليات المصرفية بهدف تحقيق الاستقرار النقدي مع أفضل معدلات للنمو الاقتصادي، وحرصا على سلامة المراكز المالية لهذه البنوك للوصول في النهاية إلى جهاز مصرفي سليم يستطيع المشاركة في تحقيق التنمية الاقتصادية، فضلًا عن حماية أموال المودعين والمحافظة على حقوقهم. [٢]

فى حين يرى البعض أن الرقابة المصرفية هي: مجموعة القواعد والإجراءات المتخذة من قبل السلطة النقدية أو البنك المركزي بهدف الحفاظ على السلامة المالية للبنك من أجل تكوين جهاز مصرفي فعال، يمكنه المساهمة في التنمية الاقتصادية والحفاظ على حقوق المستثمرين والمودعين دعماً لقدرة الدولة. [٣]

ويتجه رأى آخر إلى تعريف الرقابة المصرفية بأنها : مجموعة المعمليات التي يستدل منها على أن العمل تم وفق نصوص القانون ووفقاً للتعليمات الصادرة من الجهة المسئولة وفقاً للخطة التي أعدها البنك بغرض تحقيق أقصى ربح ممكن. [٤]

بينما يرى جانب آخر بأن الرقابة المصرفية هي : جزء أساسى من العملية الإدارية، وتسعى إلى التأكد من أن الأداء والتنفيذ يطبقان وفقاً للخطة الموضوعة. [٥]

ويعرفها البعض بأن الرقابة المصرفية هي : النشاط الذى تمارسه السلطات النقدية بالدولة من أجل التحقق من جودة النظم المصرفية والسلامة النقدية التي تمارسها المؤسسة المصرفية والتأكد من الالتزام بصحة تطبيق التعليمات والقوانين التي يصدرها البنك المركزي أو السلطة المخولة طبقاً للقانون بالإشراف على المصارف. [٦]

---

(١) أحمد طه إبراهيم حسن: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصرى ودوره في النشاط الاقتصادى دراسة مقارنة، ص ٢١٣.

(٢) أحلام مبارك موسى: آلية رقابة البنك المركزى على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية حالة بنك الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير، ٢٠٠٥، ص ١٧.

(٣) صلاح الدين محمد الإمام: تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية، مجلة الإدارة الاقتصادية، العدد التسعون، السنة الرابعة والثلاثون، ٢٠١١، ص ٣٥٧ وما بعدها.

(٤) منير إبراهيم هندى: إدارة البنوك التجارية (مركز إتخاز القرارات)، المكتب العربى الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، ٢٠١٥، ص ٣٥٠ وما بعدها.

(٥) بوزبرة فاطمة: الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٣.

(٦) رشيدة جلاوى: الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠١٥، ص ٤٩.

وبالنظر إلى تطور الأنشطة المصرفية المختلفة والتغيرات الحاصلة من دورات الأعمال الاقتصادية والتشابك بين المصارف في ظل العولمة وتزايد المخاطر الناجمة عن ذلك، كان لا بد من البحث عن أنظمة رقابية صارمة لحماية أموال المودعين من الجمهور والمستثمرين من المخاطر التي لا يمكن السيطرة عليها، وبالتالي يمكن تعريف الرقابة المصرفية بأنها: مجموعة من القواعد والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المركز المالي للمؤسسات المصرفية وتكوين جهاز مصرفي سليم وقوي يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على أموال المودعين والمستثمرين. (١)

ويمكن تعريف الرقابة المصرفية على أنها مجموعة القواعد والإجراءات والأساليب التي تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية بغرض المحافظة على سلامة النظام المالي للبنك من أجل تكوين جهاز مصرفي سليم يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المستثمرين والمودعين. (٢)

كما عرفت الرقابة المصرفية بأنها النظام الكلى للرقابة المالية والمادية على حد سواء والتي يتم وضعها من قبل الجهة الإدارية من أجل الاستمرار في تنفيذ كافة مهامها لحماية كافة موجوداتها بأسلوب منظم قدر المستطاع وصولاً إلى دقة سجلاتها المحاسبية وتحسين كفاءتها التشغيلية مما يضمن للإدارة الالتزام بكافة السياسات والإجراءات الإدارية المعدة لذلك. (٣)

كما أن الرقابة المصرفية هي خطة يتم وضعها من قبل البنوك تتضمن الأساليب والتدابير المعتمدة والمنسقة لحماية موجوداتها من أجل التحقق من موثوقية البيانات المالية ودقتها وتعزيز الكفاءة التشغيلية للمؤسسة المصرفية بغرض دعم وتفعيل السياسات والإجراءات الإدارية الموضوعة. (٤)

ويمكن تعريف الرقابة المصرفية ايضاً بأنها: مجموع الإجراءات والخطط الموضوعة من قبل البنوك المركزية تحت إشراف كبار المسؤولين المصرفيين والإداريين بهدف حماية موجودات البنك من الاستخدام السيئ لتجنب المخاطر التي تواجه البنك مع وضع السبل والاساليب الكفيلة بمجابهة تلك المخاطر ومعالجتها ومنع جميع حالات عدم تنفيذ القوانين والقواعد المعدة لذلك بغرض خلق تقارير مالية أكثر

---

(١) د. صلاح الدين محمد أمين، د. صادق راشد: تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون، العدد التسعون، سنة٢٠١١، ص٣٥٩.

(٢) Adeniyi, S. and Adeniran, B. Control for Sustainable Development of Small Scale Enterprises in Lagos State: A Study of Selected Local Governments, Business Trends, volume 7, ordinal 2,2017, PP. 28-35.

(٣) بسام عشوى العون: دور الرقابة المصرفية في تحقيق الامتثال للتشريعات المصرفية في البنوك الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة أل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ٢٠١٩، ص ١٣.

(٤) Ayagre, P. Appiah-Gyamerah, I. & Nartey, J.The Effectiveness of Control Systems of Banks. The Case of Ghanaian Banks. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 2014, volume 4, ordinal 2, P. 377.

شفافية تحوى كافة المعلومات عن كل أنشطة البنك التمويلية والتشغيلية وجميع التدفقات النقدية بما يجذب المستثمرين وبث الثقة في قرارات البنك. [١]

كما أن الرقابة المصرفية كذلك هى: ذلك النظام الرقابي الذى يساعد في الكشف عن الانحرافات والقيام بضبطها عن طريق تقليل المشكلات والمخاطر مستقبلاً، وبالتالي تحقيق كافة الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة.[٢]

ويرى الباحث بأن الرقابة المصرفية هي : مجموع العمليات والأنشطة التي يمارسها البنك المركزي أو السلطة المخولة بمباشرة السياسات النقدية للتحقق من أن العمل المصرفي يسير وفق الخطة والقواعد المعمول بها والمعدة له بهدف تجنب المخاطر المحتملة وتحقيق أعلى معدل عائد ربح ممكن من حجم النشاط الذى يمارسه البنك.

ثانياً: أهمية الرقابة المصرفية:

برز اهتمام البنوك المركزية بالرقابة المصرفية بعد أن تعرض الجهاز المصرفي في معظم البلدان لتحديات واسعة وشاملة منذ عام١٩٠١م مرورا بالكساد العظيم عام ١٩٢٩م وأزمة جنوب شرق آسيا حتى الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨م، وانتهاءاً بأزمة تفشى فيروس كورونا ٢٠٢٠.[٣]

كذلك الضغوطات الكبيرة التي يتعرض لها الجهاز المصرفي في معظم دول العالم، لذلك كان من الضروري أن تعمل السلطات النقدية على تطوير الرقابة المصرفية بهدف السيطرة تلك المخاطر ومراقبة المخاطر المتنوعة والإبلاغ عنها للحد منها ومعرفة التغيرات الحاصلة في المراكز المالية للبنوك لاستكشاف أية تدهور يحدث بها، والتحقق من مدى التزام المصارف بالضوابط الرقابية وسلامة نظامها المحاسبي ورقابتها الداخلية من خلال الرقابة المكتبية والرقابة الميدانية.[٤]

وتزداد أهمية الرقابة المصرفية التي تمارسها البنوك المركزية في العالم على البنوك في بلدانها وكذا التي تمارسها الإدارة العليا للبنك حيث أصبحت في العقود الأخيرة من الوظائف الأساسية لها وهو ما أدى إلى تنامى وتشابك وتعدد الاتجاهات التي ساهمت في الصناعة المصرفية وتحديد معالمها وسبل العمل بها سيما مع تغير طبيعة تلك الادوار والوظائف التي تمارسها البنوك خلال أعمالها المصرفية المختلفة والتي

---

(١) بسام عشوى العون: دور الرقابة المصرفية في تحقيق الامتثال للتشريعات المصرفية في البنوك الأردنية، مرجع السابق، ص ١٣– ١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ١٥.

(٣) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد: الرقابة المصرفية وسلامة العمل المصرفي دراسة في ضوء معايير لجنة بازل الدولية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد الخامس والسبعون، ٢٠٢١ ص ٩٠١.

(٤) E Philip Davis and Ugochi Obasi , "The Effectiveness of Banking Supervision" Brunel University and, NIESR London, June 2009, PP.3-5.

ظهرت معها الحاجة إلى وجود نظام رقابي مصرفي فعال يعمل على تقييم وتقويم أداء بيئة العمل المصرفي المعقدة والتي تمارس من خلالها أنشطتها والعمل على رفع كفاءتها. [١]

فالبنوك من أهم القنوات التي تتجمع بها أموال المودعين، وتقوم البنوك بتوظيف هذه الموارد المالية وتوزيعها وفقاً لحجم النشاط الذى يمارسه البنك، وبالتالي فهى تعد محور الالتقاء بين كافة الودائع المختلفة من ناحية والقروض والاستثمارات من ناحية أخرى، فتقوم بتحويل المدخرات إلى استثمارات بما يساعد على تمويل الأنشطة الائتمانية، وحتى تتمكن البنوك من القيام بهذا الدور فلابد من نظام يضمن فاعلية تحقيق الجهاز المصرفي لأهدافه، والتأكد من حماية أصوله وموجوداته. [٢]

فأخذت الدول المتقدمة على عاتقها إنشاء لجنة للرقابة المصرفية، تهدف إلى وضع قواعد ومعايير دولية تلتزم بها البنوك، مما من شأنه رفع جدارتها المالية وقدراتها الاقتصادية في إدارة سياساتها النقدية، ويعصمها من الآثار السلبية للصدمات المالية، كالآثار السلبية الأخيرة للأزمات الاقتصادية التي حدثت بالولايات المتحدة الأمريكية، مما تتجلى معه أهمية الرقابة المصرفية وذلك من عدة وجوه منها[٣]:

- حفظ الودائع لدى البنوك من خلال العمل على تقليل المخاطر التي قد تتعرض لها.
- العمل على تقديم الخدمات المصرفية بالدقة والسرعة الكافيين لزيادة عدد العملاء.
- خلق آليات رقابية مناسبة لتطوير العمل المصرفي.
- زيادة ثقة العملاء فيما يقدمة البنك من خدمات.
- تحسين واستحداث نظم رقابية عالية الدقة تساهم في تطوير العمليات المحاسبية داخل المؤسسات المصرفية.
- كشف صور التلاعب والغش واكتشاف الاخطاء وغيرها من أجل تحسين جودة الخدمة المقدمة بالعمل المصرفي.
- زيادة ثقة المستثمرين في البنوك، مما يساهم في ازدياد الدفقات النقدية بنوعيها الأجنبية والمحلية.
- توجيه النشاط المصرفي لخدمة التنمية الاقتصادية بالدولة.

---

(١) سهام جياد مطرود: دور مؤشر السيولة المصرفية في الرقابة الإشرافية للبنك المركزى العراقى على المصارف المتخصصة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، ٢٠٢٢، ص ٣٢.

(٢) نور الهدى عبد الكاظم راضى: اساليب الرقابة المصرفية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ٢٠١٩، العدد ٥٢ ص ٤٢٦.

(٣) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد: الرقابة المصرفية وسلامة العمل المصرفي دراسة في ضوء معايير لجنة بازل الدولية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد الخامس والسبعون، ٢٠٢١، ص ٩٠٦– ٩٠٧.

- ضبط أدوات التوسع الائتمانى والنقدي وتحسين النشاط التمويلى.
- تدعيم كفاءة المعلومات المالية.
- تقديم المقترحات التي تساهم في تحسين الأداء المصرفي بكفاءة وفاعلية.

كما تظهر كذلك أهمية الرقابة المصرفية فيما يلى:

أولاً: مواجهة العوامل البيئية التي تعمل على حدوث تغيرات مستمرة داخل النشاط المصرفي:

تساعد الرقابة المصرفية الفعالة على التعامل مع المشكلات في حال عدم التأكد مثل حالات عدم التأكد من معلومات الشخص الممنوح له الائتمان بحيث فتعمل الرقابة على تحقيق التناسب بين معلومات الشخص والائتمان الممنوح بما يتوافق مع الخطط والبرامج الموضوعة وأهداف البنك والخطة المستقبلية المتوقع حصولها، وبالتالي فإن الإدارة تحتاج هنا إلى نظام رقابي فعال يساهم في الكشف عن الانحرافات والقيام بتصحيحها وقف المنهجية المعدة لذلك تحقيقاً لأهداف البنك. (١)

ثانياً: الكشف عن المخالفات والانحرافات قبل تعقيدها:

الكشف المبكر عن أية انحراف في سلوك الإدارة هي أحد الأدوات الهامة للرقابة المصرفية الفعالة حيث تساهم في الكشف عن الانحرافات في بداياتها وقبل تعقيدها، مثل ارتفاع التكاليف، أو وجود عيب في الودائع، مما يوفر الكثير من الوقت والجهود والمال بالمقارنة في حال عدم الكشف عن تلك السلبيات إلا عقب تعقيدها وبالتالي فتساعد الرقابة المصرفية على اكتشاف العيوب والنواقص والسلبيات في أوقات مبكرة والعمل على حلها في بداياتها وهذه السلبيات تحتاج إلى وقفة من الإدارة مناسبة ودقيقة بمساعدة الجهات الرقابية داخل البنك وخارجة عن طريق مراقبة تطبيق القواعد المعمول بها داخل البنك ومدى تنفيذها ودقة تنفيذها بما بتوافق مع سياسات البنك ويساهم في الكشف المبكر عن هذه الانحرافات في تطبيق القواعد المعمول بها لدى البنك مما يساعد البنك في عدم القيام بأنشطة لا تتلاءم مع سياسات البنك الائتمانية وبما يضمن عدم الخروج على تلك القواعد. (٢)

ثالثاً: تحديد فرص الاستثمار:

تعمل الرقابة المصرفية على اختيار أفضل فرص الاستثمار من خلال استبعاد الأنشطة الأكثر تكلفة ومخاطرة، مما يساعد في اختيار أفضل القرارات بشكل سليم ومناسب وفقاً للقواعد المعمول بها، والعمل على وضع الإستراتيجيات التسويقية الحديثة والناجحة. (٣)

---

(١) بسام عشوى العون: دور الرقابة المصرفية في تحقيق الامتثال للتشريعات المصرفية في البنوك الأردنية، المرجع السابق، ص ١٤.

(٢) Cho, M. & Chung, K. The Effect of Commercial Banks' Control Weaknesses on Loan Loss Reserves and Provisions. Journal of Contemporary Accounting & Economics , (2016) , 12(1),PP. 61-72.

(٣) Bayyoud, M. & Sayyad, N. The Impact of Control and Risk Management on Banks in Palestine. International Journal of Economic Finance and Management Sciences,2015, 3(3),PP. 156-161.

رابعاً: إدارة الحالات والعمليات المعقدة:

ففى ظل العمل في السوق الدولية وأتساع حجم أنشطة البنك، وارتباطه بكافة المشاريع والعمليات الكبيرة، فإن الرقابة المصرفية تعمل على إدارة هذه العمليات وما ينشأ عنها من تعقيدات نتيجة تعارض المصالح أو السياسات. (١)

خامساً: لامركزية السلطة:

حال وجود نظام رقابي مصرفي فعال وقوى، فإنه يعطى الإدارة هامش كبير من الأمان، عن طريق تفويض الصلاحيات للمستويات الإدارية الأقل.(٢)

وهكذا تظهر أهمية الرقابة المصرفية في مواجهة المخاطر والخسائر التي تترتّب على العمليات المالية غير المشروعة مثل عمليات غسيل الأموال، فكان لا بد من بذل الجهود لمواجهة مثل هذه العمليات والحد منها بقدر الإمكان، ومما لا شك فيه أن العبء الأكبر في مواجهة هذه العمليات يقع على عاتق الجهاز المصرفي ممثلا في البنك المركزي والبنوك التجارية، وتقوم البنوك باتخاذ كافة الإجراءات الرقابية التي تحول دون القيام بأي عمل مالي غير مشروع، مثل إصدار التقارير عن الحسابات المصرفية للتعرف على العمليات المالية، وخاصة تلك التحويلات المالية للنقد الأجنبي غير معلومة المصدر والتي يكون فيها شبهة غسيل أموال.(٣)

وتعد البنوك من أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها، فالوظيفة الأساسية للبنوك هي تحويل المدخرات إلى استثمارات وتقديم الخدمات المصرفية المتعددة والمساعدة في التنمية الاقتصادية للبلاد، وحتى يمكن للبنوك القيام بدورها على أكمل وجه مطلوب، فلا بد أن توفر لها الدولة النُظم التي تحقق سلامة تدفق أموالها وكيفية تصريفها، والتحقق من سلامة العمليات التي تقوم بها والدقة في تسجيلها وقيدها، والاطمئنان على حسن سير العمل وفقا للقواعد والأحكام المنظمة، لحماية أصولها، واكتشاف الأخطاء ومعالجتها، كل ذلك يتطلب توفير نظم رقابة سليمة على المصارف فضلًا عن أن البنوك تلعب دورا أكثر أهمية في النظم المالية في البلدان ذات الأسواق الناشئة أكثر من البلدان الصناعية، لذا فإنه من الضروري والأهمية وجود رقابة مصرفية ذات فاعلية للتقليل من مخاطر الاضطرابات المالية في هذه البلدان. (٤)

وتزداد أهمية وظيفة الرقابة المصرفية التي يمارسها البنك المركزي على المصارف بسبب تنامي وتشابك القوى والاتجاهات التي أعادت تجسيد الخدمات المصرفية وتعدد الوظائف والخدمات التي تقدمها

---

(١) El-Mahdy, D. & Park, M. Control Quality and Information Asymmetry in the Secondary Loan Market. Review of Quantitative Finance and Accounting, 2015, 43(4),PP. 683-720.

(٢) Saidin, S. & Badara, M. Impact of the Effective Control System on the Internal Audit Effectiveness at Local Government Level. Journal of Social and Development Sciences,2013, 4(1),P. 16.

(٣) ماجد أبو النجا الشرقاوي: الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال باستخدام نظم الدفع الإلكتروني، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٠٨، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٦٧.

(٤) Frederic S. Mishkin, January 2001," The National Bureau of Economic Research", University of Chicago Pres.PP. 4-5.

المصارف، والتي أبرزت الحاجة الملحة لوجود نظام رقابي فعال على أداء المصارف وتقييم كفاءتها في تلك البيئة المعقدة والخطرة والتي تستوجب المحافظة على سلامة قطاعاتها المصرفية من تنامي درجة المخاطرة الكبيرة وتنوع هذه المخاطر. (١)

والجدير بالذكر أن تقييم الأداء المصرفي وفق نظم رقابية فاعلة يساهم في تحقيق أهداف السياسة النقدية التي تسعى إليها السلطات الإشرافية في الدول المختلفة، وهو ما يبرز لنا أهمية الرقابة المصرفية، حيث إن صحة الاقتصاد وفاعلية السياسة النقدية تعتمد على نظام مالي سليم، ويعتبر أداء نظم الرقابة المصرفية هو حجر الزاوية في أي نظام مالي مستقر، حيث إن الإشراف المصرفي يضع القواعد التي على أساسها تقوم المصارف بالأعمال والخدمات المصرفية، فضلًا عن أن التحرير المالي للأسواق قد خلق خدمات جديدة للبنوك قد يترتب عليها إلى حد كبير زيادة المخاطر التي تتطلب أساليب جديدة للإشراف المصرفي، حتى يتمكن المشرفون المصرفيون من منع تعسر أو إفلاس البنوك. (٢)

وإذا كانت أنظمة الرقابة تتمتع بأهمية كبيرة بالنسبة لجميع المنشآت فإنها تعد أكثر أهمية بالنسبة للبنوك لما يلى(٣):

١- تعتبر البنوك المكان التي يحتفظ فيه المجتمع بالأموال السائلة، والتي يتعين توفير الحماية الكاملة لها من خلال الوسائل الرقابية للحفاظ عليها.

٢- ارتفاع مستوى المخاطر في الاستثمارات التي تباشرها البنوك، لذلك فإنه من المتعين التدخل لمراقبة عمليات البنوك، وبالتالي الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها هذه الاستثمارات.

٣- البنوك من المنشآت المالية التي لها اتصال مباشر بالجمهور بصفة مستمره وعلى نطاق واسع مما يتطلب وجود أنظمة دقيقة ومحكمة للمحاسبة والرقابة إلا أن وقوع أي خطأ يؤثر على سمعة البنك لدى جمهور عملائه.

٤- كما أن البنوك تحتل مركز هام في نظام الدفع الإلكتروني الذى يستعمله كل من الافراد والحكومات والمؤسسات المالية، وبالتالي فمن الضروري حماية تلك الأموال من خلال وسائل الرقابة المصرفية.(٤)

---

(١) Peter Rose & Hudgins, 2013," Bank Management and Financial Services", McGraw, Hill Irwin,.U.S.A,P.23.

(٢) Han Deng .2009," Banking Supervision and Its Regulations Comparative Study between U.S, and China",Tulane University Law School Inter-University Graduate Student Conference Papers,P.1.

(٣) أحمد طه إبراهيم حسن: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصرى ودوره في النشاط الاقتصادى دراسة مقارنة، ص ٢١٥.

(٤) فرج على توفيق: المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية وأثرها في الاستقرار المالى للقطاع المصرفي الخاص في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٥، ص ٤٩.

٥- تعمل الرقابة المصرفية على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها البنوك، من خلال مراقبة تمويل مشروعات التنمية الاقتصادية طويلة ومتوسطة وطويلة الأجل، والوقوف على نوعية الموجودات وتقييمها لقياس درجة المخاطر التي تواجهها.[١]

٦- كما تكمن أهمية الرقابة المصرفية في الاعتقاد السائد لدى الافراد في ان البنك قليل الاخطاء مما قد يزيد في حال عدم الرقابة إلى ضياع الحقوق، كما أن البنك من المنشآت المالية التي تتصل بالجمهور على نطاق واسع وهو الأمر الذى يقتضى معه وجود نظام رقابي محاسبى عالى الدقة والحساسية والمتمثل في الرقابة المصرفية. [٢]

٧- كما تعمل الرقابة المصرفية على مراقبة استثمارات البنوك نتيجة اعتمادها على أموال المودعين في ممارسة أنشطتها من خلال ارتكازها على هامش الفائدة بين الإيداع والإقراض، ومن ثم تعمل الرقابة المصرفية الفعالة على الحد من المخاطر التي تواجهها البنوك في الأنشطة الاستثمارية المختلفة التي تمارسها.[٣]

٨- من خلال الرقابة المصرفية يمكن تقييم مدى التزام البنك بالقوانين والقواعد والتعليمات الصادرة له حيث أن كبر حجم النشاط الذى يمارسه البنك وتداخله يستلزم وجود نظام رقابي دقيق ومحكم للتحقق من سلامة تلك العمليات والانشطة المصرفية وصحة قيدها ومن ثم تقليل الاخطاء والمخاطر إلى أقل حد ممكن، وبالتالي فإن الرقابة المصرفية تمكن البنوك من أداء كافة خدماتها المصرفية للعملاء بدقة وسرعة وهو ما يؤدى إلى جذب المزيد من العملاء، ويدعم هذا استخدام الوسائل والاجهزة الإلكترونية المستحدثة، ومن ثم التأكد من دقة البيانات المحاسبية، أى أن أهمية الرقابة المصرفية هي حماية الجهاز المصرفي ودعمه والمحافة على الودائع واموال العملاء والمودعين، والوقوف على سلامة العمليات المصرفية التي يقوم بها البنك وتحقيقه للأهداف المرصودة له. [٤]

ثالثاً: الركائز الرئيسية للرقابة المصرفية:

تحرص البنوك المركزية عامة على تهيئة المناخ المناسب للنشاط المصرفي، وتعزيز الإطار الرقابي من خلال:[٥]

---

(١) نور الهدى عبد الكاظم راضى: اساليب الرقابة المصرفية، مرجع سابق، ص ٤٢٧.

٢) أحمد عبد المهدى نعمة الحسيناوى: مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في المؤسسات المصرفية على وفق مقررات بازل III ، المعهد العالى للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، ٢٠١٢، ص ٨٣.

(٣) نور الهدى عبد الكاظم راضى: اساليب الرقابة المصرفية، مرجع سابق، ص ٤٢٧.

(٤) المرجع السابق، ص ٤٢٧- ٤٢٨.

(٥) أحلام مبارك موسى: آلية رقابة البنك المركزى على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية حالة بنك الجزائر، مرجع سابق، ص١٧.

- تطوير قواعد الرقابة بما يسمح بتقوية الوحدات المصرفية من خلال إصدار اللوائح والتوجيهات المصرفية بما يتفق والمعايير والممارسات الدولية.
- مراجعة السياسات الائتمانية داخل كل بنك بهدف علاج القصور فيها، وكذا التأكد من تطبيق ضوابطها بالنظر إلى مدى مساهمتها في تدعيم الرقابة.
- التدقيق في اختيار مراقبي الحسابات المكلفين بمراجعة ميزانيات البنوك، ووضع برامج للتفتيش والرقابة على أعمال البنوك التجارية تتضمن مراجعة الحسابات والمعاملات، وإعداد تقارير عن وحدات الجهاز المصرفي، لتحديد مدى كفاية المخصصات ونظم الرقابة الداخلية، مما يساعد في الحد من اخطاء البنوك.
- تحديد الدور الرقابي لمجالس إدارات البنوك من خلال مناقشة تقارير جهاز الرقابة بالبنك المركزي مع مجالس الإدارة، وتفعيل دور أعضاء هذه المجالس غير التنفيذيين في المراجعة والتفتيش على وحدات البنك التجاري.

إن مدى سلامة ومتانة البنك يعكس الركائز التي تقوم عليها الرقابة المصرفية التي ينتهجها البنك والشكل التالي يوضح تلك الركائز:

شكل رقم (١)[١]

ويوضح الشكل بعالية ركائز الرقابة المصرفية في كفاية رأس المال لدى البنك، والسيولة، وتحقيق آلية فعالة لحماية الودائع لديه والحد من تركز المخاطر وبالتالي فإن الرقابة المصرفية تقوم على عدة ركائز تعكس في مجموعها قوة الجهاز الصرفى ونتناول تلك الركائز فيما يلى:

- **كفاية رأس المال:** تلقى هذه الركيزة اهتماما بالغاً من المؤسسات الدولية المصرفية وعلى رأسها لجنة بازل سيما فيما يتعلق بالأوزان الترجيحية لكافة الأنشطة المصرفية، ويعد رأس المال أحد الركائز

[١]) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد: الرقابة المصرفية وسلامة العمل المصرفي دراسة في ضوء معايير لجنة بازل الدولية، مرجع سابق، ص ٩٠٨.

الهامة للرقابة المصرفية، فيعمل على امتصاص الخسائر المحتملة حال حصولها، إضافة إلى دورة في دعم وتمويل البنية التحتية للبنك، لتقديم الخدمات المصرفية المتطورة.[١]

وفى الوقت ذاته الذى يعد فيه رأس المال أحد المتطلبات الأساسية والهامة للبنوك لأغراض النمو فهو أيضاً يعد رصيداً يتمتع بأهمية كبيرة لمواجهة الخسائر وامتصاصها وتمويل الأغراض المصرفية المختلفة، وبالتالي فإن حجم رأس المال في البنوك يرتبط بقدر المخاطر التي تواجهها، وهو ما يعنى في الوقت نفسة أنه يجب على البنوك الاحتفاظ بمستوى معين من رأس المال بهدف تحسين الجودة التنافسية لها. [٢]

للأهمية القصوى لكفاية رأس المال فقد تم النص عليها في مبادئ اتفاقية بازل الأولى على نحو ما سيتم تناوله في الفصل الثاني وقد أشارت الاتفاقية في بندها السادس عليه من خلال تطوير معدل دولي للرقابة المصرفية يكون مقبول لكفاية ومناسبة راس المال لجميع البنوك حيث نص البند السادس من الاتفاقية سنة ١٩٨٨ على ما يلى:

"Banking supervisors must set prudent and appropriate minimum capital adequacy requirements for all banks. Such requirements should reflect the risks that the banks undertake, and must define the components of capital, bearing in mind their ability to absorb losses. At least for internationally active banks, these requirements must not be less than those established in the Basle capital Accord and its amendments."

ويؤكد هذا المبدأ على أنه يجب أن يضع المشرفون المصرفيون حداً أدنى من المتطلبات المناسبة لكفاية رأس المال لجميع البنوك، ويجب أن تعكس هذه المتطلبات المخاطر التي يتحملها البنوك، والتي يجب أن تحدد مكونات رأس المال لهذه المتطلبات، مع مراعاة قدرتها على امتصاص الخسائر، وبالنسبة للبنوك النشطة دولياً يجب على الأقل ألا تقل هذه المتطلبات عن تلك المنصوص عليها في اتفاق بازل الأساسى وتعديلاته. [٣]

- **السيولة:** وهى تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية والوفاء بتعهداته للعملاء في الاوقات المحددة ومن ثم دعم الثقة مما يساهم في تعزيز سمعة البنك ووجوده بقوة في السوق المصرفي، وفى الحقيقة فإن استمرارية وجود البنك يرتبط بحجم السيولة التي يتمتع بها، وهو وجود يرتبط كذلك بسمعة

---

(١) محمد سمير أحمد: الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٩، ص ٢٦٨.

(٢) أحمد محمد مشعل: الرقابة المصرفية الفعالة وأثرها على سلامة الصناعة المصرفية في ضوء مبادئ بازل، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠٠٢، ص ١٣٩.

(٣) See Basle Committee on Banking supervision, Core principles for effective Banking supervision, Basle, September 1997. p.3.

البنك التي تعتمد في المقام الأول على مواجهة التزاماته في كل وقت قبل ودائع العملاء والجهات الدائنة، ومن ثم يتضح أن هدف إدارة السيولة هو التأكد من أن البنك قادر على تلبية التزاماته المالية حال استحقاقها وأنه يتمتع بذات القدرة على مواجهة السحوبات المحتملة للودائع، وبالتالي فإن الرقابة المصرفية تسعى إلى التأكد من أن إدارة موجودات البنوك ومطلوباتها وكافة تعاقداتها تتوافق مع السيولة المطلوبه، أى القدرة على مواجهة الالتزامات والوفاء بالتعهدات وبأقل حد ممكن من الخسائر حتى في حال اضطراره لبيع بعض موجوداته السائلة، وهو ما يعنى أن يتجمع لدى البنك الإمكانيات المتنوعة للتمويل من ناحيتين الأولى من ناحية توافر رأس المال ومن ناحية ثانية مواجهة التزاماته المختلفة قبل العملاء الدائنين بالوفاء بديونهم في الوقت المحدد. [١]

ولقد نص المبدأ الثالث عشر من مبادى بازل للرقابة المصرفية على كيفية إدارة مخاطر السيولة فيما يلى:
"Banking supervisors must be satisfied that banks have in place comprehensive risk management process (including appropriate board and senior management oversight) to identify, Measure, monitor and control all other material risks and, where appropriate, to hold capital against these risks."

ويؤكد هذا المبدأ على أن يكون لدى المشرفون المصرفيون والقائمين على إدارة الرقابة المصرفية عملية إدارة مخاطر شاملة، بما في ذلك الإشراف المناسب لمجلس الإدارة والإدارة العليا، وذلك لتحديد وقياس ومراقبة جميع المخاطر، وعند الاقتضاء الاحتفاظ برأس المال مقابل هذه المخاطر.[٢]

- **آلية فعالة لحماية الودائع:** من خلال وضع نظام محاسبى لائق يضمن تقديم التقارير بشكل دقيق وسريع متى طلبت في الوقت المحدد ويدعم كافة عمليات البنك، ووضع الأنظمة والروابط التي تستهدف تحديد آلية فعالة لحماية الودائع والموجودات، حيث أن نوعية الموجودات نالت أهمية بالغة لدى المهتمين بالعمل المصرفي لدورها في تحديد مدى سلامة البنك، وهى أيضاً تعبر عن مدى قدرة العملاء المقترضين مثل الأفراد والشركات وغيرهم على خدمة الدين فالقروض الرديئة وهى التي يزيد احتمالية عدم القدرة على تحصيلها هي أحد العوامل الرئيسية في فشل البنوك.
- **تركز المخاطر:** فكلما زادت كمية تركز المخاطر كانت احتمالية حدوث الخسارة لدى البنك أكبر، وبالتالي فإن البنك يعمل من خلال هذه الركيزة للرقابة المصرفية على تقليل حجم المخاطر الناجمة عن تعاملات وأنشطة البنك والعمل على عدم تركزها تقليلاً للمخاطر المحتملة.[٣]

---

(١) أحمد محمد مشعل: الرقابة المصرفية الفعالة وأثرها على سلامة الصناعة المصرفية في ضوء مبادئ بازل، مرجع سابق، ص ١٤٥.

(٢) See Basle Committee on Banking supervision, Core principles .OP.Cit . p.6.

(٣) إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد: الرقابة المصرفية وسلامة العمل المصرفي دراسة في ضوء معايير لجنة بازل الدولية، مرجع سابق، ص ٩٠٨-٩٠٩.

رابعاً: أهداف الرقابة المصرفية:

الهدف من الرقابة المصرفية هو الحد من مخاطر الاضطرابات المالية التي قد تؤدي إلى إلحاق الضرر الكبير على الاقتصاد، كما تخدم أغراض كثيرة، مثل: حماية صندوق التأمين على الودائع والكشف عن غسيل الأموال وغيرها من الجرائم المالية، ومن التمييز غير القانوني أو ممارسات الإقراض المسيئة. [١]

وهناك أهداف رئيسية للرقابة المصرفية تتمثل في الآتي[٢]:

١ـ حماية أموال الودائع:

تعتبر حماية الودائع (أموال المودعين) من أهم أهداف نظم الرقابة المصرفية، حيث إن البنوك وخاصة التجارية تقوم على تشغيل أموال تخص المودعين تفوق في حجمها ووزنها النسبي أموال المساهمين، لذا فإن هدف حماية الودائع هدفا أساسيا للرقابة المصرفية منذ نشأتها، فهناك التزام يقع على عاتق البنك هورد مبلغ الوديعة عند طلبها، ويتم ذلك من خلال تطبيق المعايير والمبادئ التي تضعها السلطة الإشرافية، واتخاذ الإجراءات المناسبة لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ البنوك التزاماتها تجاه المودعين، وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.

٢ـ الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي:

ويتضمن ذلك تجنب مخاطر إفلاس البنوك من خلال الإشراف على ممارسات المؤسسات المصرفية، وضمان عدم تعثرها حماية للنظام المصرفي والنظام المالي ككل، كما يتضمن ذلك أيضاً وضع القواعد والتعليمات الخاصة بإدارة الأصول والخصوم في البنوك سواء بالنسبة للعمليات المحلية أو الدولية.

٣ـ ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي:

ويتم ذلك من خلال فحص الحسابات والمستندات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر، وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسة وتوافق عمليات البنوك مع الأطر العامة للقوانين الموضوعة، وتقييم الوضع المالي للبنوك للتأكد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، بهدف الحفاظ على تمويل الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات الحيوية والهامة التي لا يستطيع القطاع الخاص تدبير تمويلها بالكامل.

ويضاف إلى ما تقدم من أهداف مايلى[٣]:

- التأكد دائماً من سلامة المركز المالي للبنوك بشكل خاص والجهاز الصرفى عامة.

---

(١) Chairman, Ben, S. Bernanke, " The 47th Annual Conference on Bank Structure and Competition, Chicago", Illinois, 2011, P.2.

(٢) البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة، العدد الرابع – المجلد الرابع والخمسون – سنة٢٠٠١، ص١٢.

(٣) سهام جياد مطرود: دور مؤشر السيولة المصرفية في الرقابة الإشرافية للبنك المركزى العراقى على المصارف المتخصصة، مرجع سابق، ص ٣٢.

- توجيه عمليات الائتمان المصرفي، بما يصب في خدمة التنمية الاقتصادية التي تهدف إليها الدولة.
- حماية ودائع الجمهور وحقوق المساهمين.

المطلب الثاني
أنواع الرقابة المصرفية

تمهيد:

نتيجة للنمو الكبير في حجم الأنشطة المصرفية وتطورها وتنوعها في ظل الأحداث الاقتصادية والتغيرات التي تشهدها الأسواق المالية، أصبحت الحاجة ملحة إلى وجود نظام رقابي مستمر داخل البنوك وخارجها على العمليات المصرفية ومتابعة تحركاتها صعوداً وهبوطاً وفقاً لتقلبات السوق المصرفية العالمية وعدم استقرارها فيعمل هذا النظام الرقابي على التأكد من صحة وسلامة وجودة وملاءة العمليات المصرفية حتى تتمكن من الوصول إلى نتائجها المرجوة وتحقيق أهدافها من الأنشطة والعمليات التي تجريها وتقوم بها في ظل الإحداث التي تتسم بها البيئة الحالية، وهو الأمر الذى زاد من أهمية وجود **أنظمة رقابية داخلية وخارجية** تكفل انتظام وحسن سير العملية المصرفية وتضمن تحقيق نزاهة ومصداقية المعلومات المحاسبية والمالية وتطبيق التعليمات بكفاءة وموثوقية عاليتين مما استلزم معه على البنوك استحداث أنظمة رقابية فعالة تعمل على مراقبة جميع الجوانب الفنية والمحاسبية والمالية والإدارية والتي تضمن استقرار النظام الاقتصادي بصفة عامة والنظام المصرفي بوجه خاص. (١)

وتتنوع أطر الرقابة المصرفية إلى رقابة داخلية، ورقابة خارجية وفقاً للآتى:

(أ) الرقابة الداخلية.

نظراً للتقدم العلمي والتكنولوجي في هذا العصر وما صاحب ذلك من ازدياد نشاط البنوك، وزيادة المهام الملقاة على عاتقها، بالإضافة إلى كثرة وتعقيد المشاكل الإدارية الناتجة عن تنوع نشاطها، أصبحت الرقابة الداخلية أمرا حتميا تقتضيه نظم الإدارة العلمية الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة، والرقابة الداخلية عمل إداري يقوم على أساس التأكد من أن ما قام به المصرف من عمليات مطابقاً لما خطط مسبقا، وبالتالي فإن الغرض من عملية الرقابة لا يتحقق إلا بتوافر أداء فعلي ومقاييس أو معايير محددة مسبقا، وتعتبر الرقابة الداخلية في المصارف جزءا أساسيا من الرقابة المصرفية الشاملة، نظرا لأهميتها الكبيرة باعتبارها خط الدفاع الأول في منع وتحجيم المخاطر والأخطاء التي يمكن أن يتعرض لها البنك، والرقابة الداخلية في المصارف من أهم وأبرز أدوات الإدارة للحكم على مدى سلامة الأنظمة والعمليات، وكفاية أداء العاملين والتزامهم بالسياسات المصرفية والإجراءات الإدارية الموضوعة. (٢)

---

(١) خليل محمد أحمد عودة: أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة الخدمات المصرفية الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن، ٢٠١٥، ص ٣٢.

(٢) أحمد طه إبراهيم حسن: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصرى ودوره في النشاط الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢١٩.

أولاً: مفهوم الرقابة الداخلية:

تعرف الرقابة الداخلية بأنها نظام داخلى يسعى إلى وضع خطط منظمة باستخدام الطرق والوسائل التي تؤدى إلى التحكم في المؤسسة من أجل حماية أصولها وضمان دقة وصحة كافة البيانات المحاسبية ورفع كفاءتها. [١]

كما تعرف بأنها مجموعة الإجراءات المتبعة داخل البنك بهدف المحافظة على أصوله وموجوداته والاطمئنان إلى دقة بياناته المحاسبية، واكتشاف الأخطاء والغش، وتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية القصوى، ولضمان تمسك الموظفين بالسياسات والخطط الإدارية المرسومة.[٢]

وعرفت هيئة الخبراء المحاسبين القانونيين في فرنسا الرقابة الداخلية بأنها: "مجموعة الضمانات التي تساهم في توجيه المؤسسة، وتهدف إلى ضمان المحافظة على الأصول ونوعية المعلومات وحمايتها من جهة أخرى للحفاظ على استمراريتها. [٣]

وعرفتها اللجنة الاستشارية للمحاسبين البريطانيين على أنها مجموعة أنظمة الرقابة المالية وغيرها الموضوعة من قبل الإدارة من أجل إدارة المؤسسة بالطرق المنظمة الفعالة. [٤]

وقد عرفت أيضاً بأنها: "منظومة متكاملة تضعها الإدارة بغرض الاستمرار في أعمال المنظمة بطريقة فعاله ومنظمة، لحماية أصولها وضمان أقصى حد ممكن من الدقة والموثوقية في سجلاتها، ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة المنوط بهما التأكد من أن نظام الرقابة الداخلية داخل المنظمة يعمل بكفاءة.[٥]

وهى مجموعة الأنظمة والتشريعات والوسائل والإجراءات التي تعمل في ظلها المؤسسة والتي تضمن قيام العاملين بها بوظائفهم المطلوبة، وحماية ممتلكاتها وأصولها من الضياع والسرقة والتحقق من قدرتها على إنجاح أهدافها وفق الخطط المرسومة بحسب رؤية وأهداف وسياسات المؤسسة، ومن ثم فهى تساعد وتضمن التحكم في المؤسسة بغرض تحقيق الحماية والإبقاء على الأصول ورفع جودة وكفاءة المعلومات وتطبيق القوانين والتعليمات. [٦]

---

(١) محمد سعد على: أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٢٠، المجلد ٢١، العدد ١، ص ١١١.

(٢) محمد عبد الفتاح الصيرفى: إدارة البنوك، مرجع سابق، ص ٢٦٧.

(٣) ميرفت محمد أمين: الرقابة الداخلية على أعمال البنوك، دار النهضة العربية، سنة ٢٠١٠، ص ٥٨ وما بعدها.

(٤) محمد سعد على: أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص ١١١.

(٥) Basel Committee on Banking Supervision, Effective Internal controls, Bank for International Settlements, www. bis. org -2012, P.4.

(٦) خليل محمد أحمد عودة: أثر نظام الراقبة الداخلية على جودة الخدمات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٥.

وتبنت العديد من المنظمات مفاهيم الرقابة الداخلية، منها لجنة(COSO) [١] حيث جاء مفهوم الرقابة الداخلية في تقريرها الذي نشرته عام١٩٩٢م، بشكل أوسع ولم يقتصر على أنها مجرد آلية للحد من حالات الاحتيال أو الاختلاس، بل إطار متكامل عن طريق المشاركة المباشرة لمجلس الإدارة، والإدارة العليا والمديرين والموظفين الرئيسيين الآخرين في المؤسسة من أجل ضمان تحقيق الأهداف المرسومة والمحددة.

وعرفت لجنة طرق المراجعة المنبثقة من المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين AICPA الرقابة الداخلية بأنها: "تشمل الخطة التنظيمية، ووسائل التنسيق، والمقاييس المتّبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية، والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها، وزيادة الكفاية الإنتاجية، وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة. [٢]

ويرى الباحث بأن الرقابة المصرفية الداخلية هى:

مجموع الخطط الموضوعة داخل البنك من قبل الإدارة والتي تساعد على التحكم في المؤسسة المصرفية بغرض توجيهها والمحافظة على أصولها وموجوداتها ودقة بياناتها وموثوقيتها والعمل على استمراريتها وتحقيق أهدافها المرسومة والمحددة.

وتتولى هذه الرقابة أجهزة فنية تابعة للإدارة العليا للبنك وتشمل الهيكل التنظيمي للبنك وجميع الإجراءات المتبعة، للتأكد من الدفاتر والسجلات حسابيًا، وحماية أصول البنك من التلف أو الضياع أو السرقة، ورفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، وتقوم هذه الأجهزة بعملها من خلال وسائل عديدة، منها: التفتيش، والتدقيق المحاسبي، والتدقيق الإداري، وفحص الأنظمة المختلفة المالية والإدارية والمحاسبية، وعليها تقديم تقارير مكتوبة إلى مجلس الإدارة أو الإدارة العليا أولجنة المراجعة (التدقيق)، فهى عملية تنفذ من قبل مجلس الإدارة، والإدارة العليا، ومديرين الإدارات، والموظفين الآخرين، ولا تتم خلال فترة زمنية محددة، وإنما تعمل بشكل مستمر على جميع المستويات داخل البنك، ومجلس الإدارة والإدارة العليا هما المسئولان عن نشر الثقافة المناسبة لتسهيل عملية الرقابة الداخلية الفعالة، ومع ذلك يجب على كل فرد داخل البنك المشاركة في ذلك، وتعتبر الإدارة التنفيذية هي المسئولة عن وضع هيكل الرقابة الداخلية كجزء من إدارتها للمخاطر، وتحسين الحوكمة في البنوك، ويجب على هذه الإدارة أن توضح لمجلس إدارة البنك ومراجعى الحسابات والعملاء أنها أكملت مسئوليتها فيما يتعلق بهيكل الرقابة الداخلية. [٣]

---

(١) **لجنة رعاية المؤسسات:** Committee of Sponsoring organizations of the tread way commission تأسست ١٩٨٥ وتقوم على رعايتها أكبر خمس مؤسسات مالية في أمريكا وهي معهد المدراء الماليين – معهد المحاسبين القانونيين الأمريكين– معهد المدققيين الداخليين – جمعية المحاسبين الأمريكين– معهد المحاسبين الإداريين.

(٢) أحمد طه إبراهيم حسن: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصرى ودوره في النشاط الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢٢٠.

(٣) المرجع السابق، ص ٢٢١.

ثانياً: أهداف الرقابة المصرفية الداخلية:

وتتلخص الأهداف الرئيسة المراد تحقيقها من عملية الرقابة الداخلية في الآتي:[١]

١- **حماية أصول المؤسسة:** ويكون ذلك من خلال فرض حماية مادية ومحاسبية لكل العناصر والأصول من الاستغلال غير المشروع، وحماية أصول المؤسسة تعد من أهم الأهداف التي تسعى أنظمة الرقابة الداخلية إلى تحقيقها.

٢- **ضمان صحة وجودة المعلومات:** من خلال دعم الثقة في المعلومات عن طريق زيادة درجة مصداقيتها وزيادة درجة التركيز على الاعتماد عليها في دعم واتخاذ القرار والوثوق في المعلومات المالية والإدارية التي يمكن الاعتماد عليها، وكذا التقارير اللازمة ذات الصلة لاتخاذ القرار الصائب داخل المؤسسة المصرفية، والحسابات السنوية الموثوق بها والبيانات والإفصاحات المالية الأخرى، ويجب أن تكون هذه المعلومات كافية أمام مجلس الإدارة والمساهمين والمشرفين، وذلك لضمان سلامة وجودة اتخاذ القرارات.

٣- **تحقيق الفاعلية والكفاءة في الاستفادة بموارد المؤسسة:** عن طريق زيادة درجة الفاعلية لموارد المؤسسة المصرفية وضمان الاستخدام الأمثل مواردها المتاحة.

٤- **أهداف الأداء:** وتتعلق بفاعلية وكفاءة البنك، وحمايته من الخسارة عند استخدام أصوله حيث تسعى عملية الرقابة الداخلية للتأكد من أن جميع الموظفين في البنك يعملون على تحقيق أهدافه بكفاءة ونزاهة دون أي مصالح أخرى تتعارض مع ذلك.

٥- **أهداف الامتثال:** أى احترام السياسات الإدارية والالتزام بها في إطار إهداف المؤسسة والتي تتكون من مجموعة من السياسات والخطط التكاملية والإجراءات التي تشمل جميع جوانب المؤسسة والتأكد من أن جميع الأعمال المصرفية تتوافق مع القوانين واللوائح والمتطلبات الرقابية وإجراءات وسياسات البنك، وهي ضرورية من أجل حماية سمعة البنك. [٢]

ولتحقيق هذه الأهداف لابد من تقسيم الرقابة الداخلية إلى:

الرقابة الإدارية :Administrative Controls

وتشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والإجراءات الهادفة، لتحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية مع تشجيع الالتزام بالسياسات والقرارات الإدارية، وهي تعتمد في سبيل تحقيق أهدفها على وسائل متعددة، مثل: البيانات الرقمية، الكشوف الإحصائية، ودراسات الوقت والحركة والجودة، وتقارير

(١) محمد سعد على: أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص ١١١- ١١٢.

(٢) Mr. Roger Cole Federal Reserve Board, Washington, D.C, Ms. Christine Cumming, Basel Committee on Banking Supervision," Internal control systems in banking organizations", Federal reserve bank of New York, September 1998,P.1.

الأداء، والرقابة على الجودة، والموازنات التقديرية والتكاليف المعيارية، واستخدام الخرائط والرسومات البيانية، وبرامج التدريب المتنوعة للمستخدمين.[١]

وحتى تحقق الرقابة الإدارية أهدافها في ظل التشغيل الرقمى للبيانات لابد للرقابة الإدارية من نظم تعمل من خلالها كالآتي: [٢]

(أ): نظام الرقابة التنظيمية: وهو يقوم على وجود خطة مسبقة منظمة يتم من خلالها تحديد مسؤوليات وواجبات واختصاصات كل قسم أو إدارة داخل البنك.

(ب): الرقابة على توثيق وإعداد النظام: وتتضمن الرقابة على توثيق النظام العمل على أرشفة وترتيب وتنظيم السجلات والوثائق والتقارير وأوراق العمل كما تتضمن الرقابة على توثيق النظام وصف كلى للنظام وبرامجه، حيث يعمل التوثيق والإعداد المنظم والجيد انظام التشغيل الإلكتروني للبيانات على تسهيل إجراءات المراجعة للبيانات فيقدم للمراجع كافة البيانات والمستندات التي تسهل عملية المراقبة والمراجعة.

(ج): الرقابة على أمن النظم: يعمل التخطيط الجيد لأمن النظم على حماية تجهيزاته وبرامجه والتغلب على المدخلات الخاطئة من أجل الوصول إلى أقصى المنافع الممكنة من النظام.

الرقابة المحاسبية :Accounting Controls

وتشمل الخطة التنظيمية وجميع وسائل التنسيق، والإجراءات الهادفة إلى اختيار البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والحسابات، ودرجة الاعتماد عليها، ويضم هذا النوع وسائل متعددة، منها على سبيل المثال: اتباع نظام القيد المزدوج واستخدام حسابات المراقبة (الإجمالية)، واتباع موازين المراجعة الدورية، واتباع نظام المصادقات، واعتماد قيود التسوية من موظف مسئول، ووجود نظام مستندي سليم، واتباع نظام الضبط الداخلي، وفصل الواجبات الخاصة بموظف الحسابات عن الواجبات المتعلقة بالإنتاج والتخزين. [٣]

ويتمتع النظام المحاسبى بأهمية بالغة في نظام الرقابة الداخلية إذا اجتمع فيه عدد من المقومات كالبساطة وتوفير العناصر البشرية المختصة والمدربة والتي تعى متطلبات الرقابة والمراجعة من أجل إعداد التقارير المالية والتي تتضمن كافة البيانات والمعلومات الصحيحة والدقيقة والموثوقة حتى تكون القرارات التي

(١) خالد أمين عبد الله: التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، ٢٠١٢، ص ١٩٢–١٩٣.
(٢) محمد سعد على: أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص ١١٢.
(٣) خالد أمين عبد الله: التدقيق والرقابة في البنوك، مرجع سابق، ص ١٩٢–١٩٣.

يتخذها البنك اعتماداً على هذه التقارير المالية والمحاسبية صائبة في الغالب وبالتالي المحافظة على دقة تلك التقارير والبيانات من الغش والتلاعب وعدم الموثوقية في ظل نظام محاسبى فعال. [١]

وحتى تحقق الرقابة المحاسبية أهدافها في ظل أنظمة التشغيل الإلكتروني للبيانات فإن هذه الرقابة يجب أن تتضمن ما يلى [٢]

(أ): الرقابة على إعداد البيانات: فتهدف الرقابة المحاسبية على إجراءات إعداد البيانات إلى التحقق من دقة هذه البيانات قبل القيام بعملية الإدخال على نظام التشغيل للحاسب الإلكتروني للبنك.

(ب): الرقابة على المدخلات: وتتمثل تلك الرقابة في وجود نظامين أو طريقتين لإدخال البيانات وهاتين الطريقتين هما طريقة الإدخال الفورى للبيانات وطريقة الإدخال الجماعى وهى طريقة يتم بها تجميع البيانات من الملفات والمستندات والعمل على مراجعتها وتصحيحها ثم يتم العمل على إدخال هذه البيانات إلى الحاسوب الرئيسى للبنك في مجموعات وتبويبات.

(ج): الرقابة على تشغيل البيانات: ويعد اختبار الرقابة على تشغيل البيانات إحدى وسائل الرقابة المحاسبية وعن طريقها يتم وتصحيح المدخلات والتحقق من مطابقتها للبيانات المودعة سجلات البنك وبالتالي فإن اختبار التشغيل هو وظيفة داخلية يقوم بها الحاسوب وفقاً لأوامر برنامج الشغيل من أجل تصحيح الأخطاء.

- نظام الضبط الداخلي:

يعد نظام الضبط الداخلي إحدى تقسيمات الرقابة الداخلية ويقصد به مجموعة الإجراءات والتي يتم وضعها بهدف كشف الانحرافات ومنع الإخطاء والغش من جهة ومن جهة ثانية المساعدة على التطوير المستمر في أداء العمل المصرفي.[٣]

ثالثاً: عناصر ومكونات الرقابة المصرفية الداخلية:

(أ): عناصر الرقابة المصرفية الداخلية:

لتكوين نظام رقابي داخلى للمؤسسة المصرفية جدير بحمايتها وحماية أصولها وموجوداتها وممتلكاتها فإنه يتعين تحقيق ستة عناصر رئيسية تمنحه صفة الفاعلية[٤]:

١- الاعتماد على خطة محددة توضح الهيكل التنظيمي للبنك وموظفيه ودرجاتهم الإدارية ووظيفة كل منهم ووحداته الإدارية وأقسامه الداخلية ووظيفة كل وحدة وقسم داخل البنك دون خلط بين الوظائف المختلفة

---

(١) خليل محمد أحمد عودة: أثر نظام الراقبة الداخلية على جودة الخدمات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٦، ص ٤٠.

(٢) محمد سعد على: أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٣) المرجع السابق: ص ١١٣.

(٤) خليل محمد أحمد عودة: أثر نظام الراقبة الداخلية على جودة الخدمات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٦.

ليعمل كل موظف ووحدة وقسم داخل فلك الخطة المحددة والمرسومة له لتسهل عملية مراقبته وتقييم جودة أداء العمل المنوط به وفقاً للسياسات العامة للبنك.

٢- رفع كفاءة العنصر البشرى وتوفير العناصر البشرية ذات الكفاءة العالية والمدربة لقيادة نظم المعلومات داخل البنك والقيام بالأعمال الإدارية الموكلة إليهم.

٣- وضع نظام مالى ومحاسبى محكم يضمن انتظام سير العمل المصرفي ورفع كفاءته وتقليل أخطائه وبشرط أن يكون ملائم للعمليات والأنشطة التي يجريها البنك لتوفير المعلومات اللازمة وبصفة دائمة ومستمرة.

٤- تحديد اساليب رقابية لتقييم الأداء وقياس جودة وكفاءة العاملين بالبنك ذات معايير واضحة.

٥- تمكين الأفراد والوحدات والأقسام من إنجاز المهام الموكلة إليهم بكفاءة وفاعلية من خلال وضع أطر وسياسات واضحة وحددة للعمل المنوط بإنجازه كل منهم.

٦- تكوين نظام تدقيق داخلى يعتمد على قواعد مهنية للأنشطة والعمليات محل التدقيق.

(ب): مكونات الرقابة المصرفية الداخلية:

نظام المراقبة بصفة عامه يعتمد على حجم المصرف وعملياته المعقدة ومخاطره، لذلك فإن نظم الرقابة الداخلية في البنوك يجب أن تكون فعالة بقدر كبير عن نظم الرقابة الداخلية في أى منشأة أخرى، والرقابة الداخلية الجيدة تساعد البنك على تحقيق أهدافه، وتجنّب المفاجآت، والكشف عن الأخطاء الناجمة عن الأهواء الشخصية واللامبالاة والتلاعب أو الغش أو التعمد في عدم الامتثال للتعليمات أو السياسات الداخلية، ومن ثم يتعين على المراجع الداخلي أن يكون على دراية بمكونات هيكل الرقابة الداخلية والتي تتكون من خمسة مكونات أساسية وهى **بيئة الرقابة، ونظم تقييم المخاطر، ونظم المحاسبة والمعلومات والاتصالات، ونظم أنشطة الرقابة، ونظام التقييم الذاتى** وذلك على النحو التالي[١]:

(١): بيئة الرقابة:

وتشكل الأرض الصلبة التي ينمو عليها نظام الرقابة الداخلية، وهى الدعامة الرئيسة التي تقوم عليها باقى المكونات، والتي تتضمن الهيكل التنظيمي للبنك وكلما كان الهيكل التنظيمي يتمتع بالمرونة كلما أفسح ذلك المجال أمام الإدارة لمراقبة فعالة وتقييم أنشطة البنك والتحقق من مطابقتها مع الأهداف المرجوة وتجنب الأخطاء والانحرافات وتحديدها لأن الهيكل التنظيمي المرن الذى تكونه بيئة الرقابة هو الذى يميز الرقابة الداخلية الفعالة ويعمل على تصحيح المسار الخاطئ في وقت مناسب ويجنب الإدارة المزيد من الأخطاء، كما تتضمن بيئة الرقابة السلوكيات والقيم الاخلاقية التي تتبع في تأدية المهام المختلفة، لأن الالتزام بالمبادئ والقيم والسلوكيات الأخلاقية يسهم بشكل عكسى في الحد من وقوع الأخطاء والانحرافات سواء بقصد أو بغير قصد والتي قد تقع

(١) أحمد طه ابراهيم حسن: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصرى ودوره في النشاط الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢٢٢-٢٢٣.

أثناء ممارسة النشاط، وعلى الإدارة أن تضع السبل المناسبة لضمان عدم قيام أفرادها بالأخطاء أو التصرفات الغير القانونية، كما تتضمن أيضاً بيئة الرقابة السياسات والإجراءات والاتجاهات والفلسفة التي تنتهجها في تأدية أعمالها وأنشطتها كتوزيع المهام والمسئوليات وتفويض الصلاحيات والتعيين والترقية وتقييم الأداء والجزاءات والعقوبات. [١]

وبالتالي تعكس بيئة الرقابة فكر المنظمة وفلسفة وتشغيل الإدارة، حيث يجب على مجلس الإدارة أن يوفر الانضباط في المؤسسة، وينشر الوعي والضمير الرقابي بين أفرادها، فهي الأساس لكل مكونات الرقابة الداخلية الأخرى، وتدعم هيكل الرقابة بأكمله وتتضمن ما يلي[٢]:

١- السياسيات والتوجيهات الصادرة من مجلس الإدارة.

٢- التزام الإدارة بتطوير كفاءة الموظفين.

٣- فلسفة الإدارة ونمط التشغيل.

٤- الهيكل التنظيمي.

٥- توزيع السلطة والمسئولية.

٦- فعالية سياسات وإجراءات الموارد البشرية.

(٢): تقييم المخاطر:

إن أهم الأهداف على الإطلاق التي يعمل من أجلها نظام الرقابة المصرفية الداخلية هو الحد من المخاطر التي يتعرض لها البنك، ويقصد بتقييم المخاطر القيام بتحديد وقياس وتحليل المخاطر التي تواجهها المؤسسة المصرفية عند القيام بتحقيق أهدافها سواء الداخلية أو الخارجية، وصياغة الأسس أو القواعد لتحديد كيفية القيام بإدارة وعملية تقييم المخاطر كأحد مكونات نظام الرقابة الداخلية تعمل على تحديد ماهية هذه المخاطر وتحدد بالتبعية سياسة المؤسسة المصرفية في التعامل معها، ولذلك يجب أن يكون لدى البنك إدارة تقييم مخاطر ذات قدرة على تقييم جميع المخاطر التي تواجه البنك، وذلك للوصول إلى أهدافه، أو تحديد ما يمكن أن يعرض عملياته للخطر، ولذلك ينبغى على المراجع الداخلي فهم السياسات والإجراءات التي يتخذها مجلس الإدارة لتحديد المخاطر التي تؤثر على اهداف البنك، وتعد المخاطر المرتبطة بإعداد القوائم والتقارير المالية من أهم المخاطر التي توجب أن يركز عليها نظام الرقابة الداخلية لما يترتب عليها من انعكاسات سلبية لها تأثير في قدرة البنك على إعداد التقارير المالية. [٣]

---

(١) خليل محمد أحمد عودة: أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة الخدمات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٢) أحمد طه ابراهيم حسن: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصرى ودوره في النشاط الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢٢٢.

(٣) خليل محمد أحمد عودة: أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة الخدمات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٧.

(٣): نظم المحاسبة والمعلومات والاتصالات:

وتشمل العمليات والسياسات والإجراءات التي تدعم عملية الحصول على المعلومات، ونقلها في الوقت المناسب بالشكل الذي يتيح لمجلس الإدارة والموظفين تحمل المسئولية، وتشمل نظم المحاسبة والمعلومات والاتصالات كافة البرامج والأجهزة والمعدات التي تلزم من أجل الحصول على البيانات المالية وإعداد التقارير الخاصة بها وإنشاء السجلات المحاسبية المرتبطة بأعمال المؤسسة المصرفية **ونظم المحاسبة** هي التي يمكن من خلالها تحديد وتجميع وتحليل وتصنيف المعاملات الموجودة بسجلات البنك، ومعلومات الاتصالات تمكن جميع الموظفين من فهم دورهم في أنشطة الرقابة، **وبالنسبة لنظم المعلومات** فإنها تستمد أهميتها من أهمية المعلومات والتقارير المالية ذاتها والتي عن طريقها يستطيع مجلس الإدارة تشغيل البنك وحماية موجوداته والمحافظة على حقوق العملاء والمساهمين، وأخيرا **نظم الاتصالات** تهتم بنقل المعلومات من خلال إدارات البنك الداخلية، وكذلك الأطراف الخارجية، مثل: المساهمين، والعملاء، وغيره، بالإضافة إلى المساهمة في رفع جودة تنفيذ أنشطة وعمليات البنك. [١]

(٤): أنشطة الرقابة:

أنشطة الرقابة هي الممارسات والإجراءات والسياسات التي تساعد الإدارة للتحقق من أن موظفي المؤسسة المصرفية يقومون بتنفيذ تعليمات مجلس الإدارة والإدارة العليا على كل المستويات والوصول إلى تحقيق أهدافها وتتضمن جميع القوانين والتعليمات والأنظمة التي تباشرها إدارة المؤسسة على تنفيذ عملياتها، وتضمن تحجيم المخاطر التي يمكن أن تمنع البنك من تحقيق أهدافه، وتتضمن عمليات الموافقة على الأنشطة والمعاملات في إطار محدد ومراجعة التقارير المالية بشكل منتظم، والفصل بين الواجبات من أجل الحد ارتكاب غش أو أخطاء متعمدة، واستخدام وثائق مسجلة مسبقا يعمل على تسهيل رصدها بغرض تسجيل المعاملات والأحداث وعدم تكرار ذات الاخطاء، والتحقق من انتظام وسلامة **نظم الرقابة الداخلية** منوط بمجلس إدارة البنك والإدارة العليا، وعلى الرغم من أن الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي يرتبط كل منهما بالآخر ارتباطا وثيقا، إلا أن كل منهما له تنظيم يغاير الأخر، فالرقابة الداخلية هي عبارة عن السياسات والإجراءات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة العليا وغيرهما من الموظفين، **لحماية أصول البنك** والسيطرة على المخاطر وتحجيمها والحد من تأثيرها، وتحقيق البنك لأهدافه المرصودة، أما **التدقيق الداخلي** فيوفر مراجعة موضوعية مستقلة لأنشطة البنك ونظم المعلومات الداخلية، فضلًا المساهمة في مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العليا في رقابة وتقييم وكفاية وفاعلية الرقابة الداخلية، ففهم

(١) خليل محمد أحمد عودة: أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة الخدمات المصرفية الإسلامية، مرجع سابق، ص ٣٨.

وتطبيق أنشطة الرقابة يساهم في تحليل وتقييم الأداء ويعمل على حماية الأصول والامتثال للسياسات الموضوعة. [١]

(٥): التقييم الذاتي:

وهو العمليات التي تتولى الإشراف والتقييم المستمر لجودة أداء الرقابة الداخلية بغرض تحديد أي انتهاكات فعلية أو محتملة، واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب والمراقبة والتقييم يجب أن يكون بصفة مستمرة وجزء من المسار الطبيعي للعمليات والأنشطة اليومية لوظائف المراجعة الداخلية والخارجية كجزء من نظام الرصد المستقل يمكن أن توفر التقييم الفعلي لجودة وفاعلية أداء النظام الداخلي للبنك. [٢]

رابعاً : المراجعة الداخلية (التدقيق الداخلي):

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل الفعالة لتحقيق وظائف الرقابة الداخلية وأهدافها، ويمكن تعريفها بأنها: "مجموعة أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل البنك تهدف إلى فحص العمليات والدفاتر بصفة مستمرة، للتأكد من دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية الإجراءات المتبعة لحماية أصول وممتلكات البنك، واتباع الموظفين للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم." وقد قام American Institute Of Internal Auditors معهد المدققين الداخليين الأمريكي بتعريف التدقيق الداخلي بأنه: "وظيفة مستقلة تؤسس داخل المشروع، لفحص وتقييم نشاطاته كخدمة للمشروع، هدفها مساعدة موظفي المشروع على تنفيذ مسئولياتهم بفاعلية، ومن أجل ذلك يزودهم التدقيق بالتحليلات والتقييمات، والتوصيات والمشورة والمعلومات الخاصة بالنشاطات التي يقوم بتدقيقها" [٣]

كما يعرف نظام المراجعة الداخلية أو التدقيق الداخلي بأنه عملية توزيع السلطات والمسئوليات بطريقه تسمح بإجراء ضبط ذاتى أو تلقائى على العمليات المصرفية اليومية، والتي تشمل الخطة التنظيمية وكافة الوسائل التنسيقية والتي تهدف إلى حماية أصول البنك من الضايع أو الأخطاء أو الاختلاس من خلال مراجعة العمل الواحد من أكثر من شخص كما لو قام بالعمل شخص معين ثم روجع من شخص أخر بشكل تلقائى أو أن العمل الخاص بقسم معين أو إدارة محددة يتم مراجعته من قسم أو إدارة أخرى، ويتم التدقيق الداخلي في الوقت الذى يتم فيه قيد العملية المصرفية ذاتها عن طريق وسائل محددة من قبل مجلس الإدارة مما يسهم في تقليل الأخطاء إلى أقل حد ممكن، وعلى ذلك يجب أن يراعى في نظام التدقيق الداخلي أو المراجعة الداخلية العمل على تقسيم الموظفين إلى عدد من المجموعات تستقل كل

---

(١) أحمد طه ابراهيم حسن: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصرى ودوره في النشاط الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٢٣.

(٣) خالد أمين عبد الله: مرجع سابق، ص ١٤٥ وما بعدها.

مجموعة عن المجموعة الأخرى فمثلاً أن تكون هناك مجموعة لها سلطة إجراء العمليات، ومجموعة ثانية عليها الاحتفاظ بالأصول، ومجموعة ثالثة تتولى التدوين والعمليات الدفترية، ومجموعة رابعة تتولى التدوين الرقمى للعمليات التي نفذت وهكذا، وأن يتم التنسيق الكامل بين تلك المجموعات مع احتفاظ كل مجموعة بإستقلاليتها في العمل الذى كلفت به دون غيره، وهذا لا يتعارض مع عمليات التدريب المستمرة لكافة موظفى البنك ومستويات الإدارة المختلفة بجميع درجاتها على جميع عمليات المصرف حتى لا يتوقف العمل المصرفي أو يتباطأ حال الاحتياج إلى تلك الخبرة وأن يتم إجراء تلك العمليات داخل منظومه محدده وبشكل متسلسل للإجراءات مما يسهم في إنجازها بالدقة والسرعة والكفاءة والموثوقية. [١]

وتتشكل **لجنة التدقيق** أو **لجنة المراجعة** من أعضاء في مجلس الإدارة ومستشارين في البنك، شرط ألا يكون لأي من أعضاء اللجنة سلطة تنفيذية، أي لا يشغلون وظائف إدارية، ويجب أن يكون على الأقل أحد أعضائها خبيراً في الشئون المالية والمحاسبية، وهذه اللجنة تلعب دورا هاما في حوكمة البنوك، ويجب على مجلس الإدارة أن يضع تحديدا واضحا ومكتوبا لهيكلة ومهام ومسئوليات هذه اللجنة، ومن أهم واجبات هذه اللجنة بيان مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية (الضبط الداخلي) والتحقق من صحة التقارير والبيانات المحاسبية، وإبداء الرأي في البيانات المحاسبية المستخدمة بعد دراستها وتقييم مؤهلات وكفاءة المدير المالي و أفراد الإدارة المالية الرئيسة، وتعتبر لجنة المراجعة إحدى أليات الرقابة على إعداد القوائم والتقارير المالية، مما يؤكد على جودة ونزاهة البيانات والمعلومات المحاسبية، وبالتالي الحفاظ على حقوق المساهمين، ودعم ومساندة أعضاء مجلس الإدارة، كما أن مسئولية اللجنة فيما يتعلق بحوكمة الشركات تتمثل في توفير أو ضمان توافق عمل البنك مع القوانين واللوائح وإدارة شئونه بأسلوب علمي وأخلاقي.[٢]

والمراجعة الداخلية تحقق للبنك هدفين:

- **الأول وقائي:** لأنها تعمل على حماية أصول البنك، وتحافظ على الخطط الموضوعة من الانحراف أو التعديل غير الملائم عند التطبيق.
- **والثاني إنشائي:** لأنها تضمن دقة البيانات والمعلومات التي تقدم للإدارة لوضع الخطط العامة.

والتى تنقسم إلى:

- **مراجعة حسابية:** ويقصد بها مراجعة العمليات المالية، للتحقق من سلامة قيدها في الدفاتر وصحة البيانات الحسابية، وحماية أصول البنك.

---

(١) إيمان بركان: أهمية أنظمة الرقابة الداخلية في حوكمة المؤسسات المصرفية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتورى قسنطينه، العدد ٤٣، ٢٠١٥، ص ٢٩-٣٠.

(٢) داوود يوسف صبح: دليل التدقيق الداخلى وفق المعايير الدولية، اتحاد المصارف العربية، ٢٠١٠ ص ٧٧ وما بعدها.

- **ومراجعة إدارية:** ويقصد بها الفحص الشامل لمختلف أعمال البنك، للتأكد من تحقيق الأهداف وفقا للخطط الموضوعة، وتقييم أداء العاملين. [١]

وتتمثل مهام المراجعة الداخلية في فحص وتقييم مدى كفاية وفاعلية نظم الرقابة الداخلية، ومراجعة مدى تطبيق الإجراءات الفعالة لإدارة جميع المخاطر التي تواجهها البنوك: (مخاطر الائتمان، السوق، السيولة، التشغيل وغير ذلك)، ومراجعة مناهج تقييم المخاطر ونظم المعلومات المالية والإدارية، والتي تتضمن أنظمة المعلومات الإلكترونية، فضلًا عن مساعدة مجلس الإدارة والإدارة العيا في القيام بالمسئوليات الملقاة على عاتقها بكفاءة وفاعلية، ويتم ذلك في إطار من الاستقلالية التامة تحت إشراف من مجلس الإدارة ولجنة المراجعة حتى تقوم بوظائفها بموضوعية ونزاهة.[٢]

(ب) الرقابة المصرفية الخارجية.

وهى الرقابة التي تتولاها البنوك المركزية أو السلطة النقدية بحسب ما تنص عليه قوانين كل دوله:

أولاً: رقابة البنك المركزي:

البنك المركزي هو الجهة المنوط بها الرقابة على أنشطة القطاع المصرفي (البنوك)، لأنه مسئول عن ضمان سلامة واستمرارية النظام المصرفي، وعدم تعرض البنوك للمخاطر بمختلف أنواعها وتستهدف رقابة البنك المركزي التأكد من التزام البنوك في أعمالها بأحكام قانون البنك المركزي وقرارات مجلس إدارته وتعليماته وتوجيهاته، والتأكد من سلامة المراكز المالية والائتمانية للبنوك والمحافظة على حقوق المودعين والدائنين للبنك، وتحقيق الاستقرار النقدي وأفضل معدلات النمو الاقتصادي. [٣]

وتبدو أهمية دور البنوك المركزية في الرقابة على أعمال البنوك لكفالة سلامة مراكزها المالية بهدف الحفاظ على أموال المودعين والدائنين والمساهمين، وتكوين جهاز مصرفي سليم قادر على المساهمة في تمويل التنمية الاقتصادية، وبالتالي إظهار قوة الدولة والثقة في أدائها، ويعتمد البنك المركزي في تقييم أداء البنوك على تقييم خمسة عناصر، وهي: كفاية رأس المال، ونوعية الأصول والإدارة، والربحية، والسيولة، ويعتبر البنك المركزي أعلى سلطة نقدية في الدولة، فهو رقيب على أنشطة القطاع المصرفي بصفة عامة، والبنوك التجارية بصفة خاصة، حتى لا تتعرض للإفلاس أو المخاطرة بمختلف أنواعها، لذلك تستهدف رقابة البنك المركزي تحقيق ما يلى[٤]:

---

(١) أحمد طه إبراهيم حسن: مرجع سابق، ص ٢٢٤.

(٢) محمد أيمن محمد مصطفى: إطار محاسبى لدور الحوكمة في تحقيق الرقابة وتقييم الأداء، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٨، ص ٣٠.

(٣) د. محمد زيدان: المرجع السابق، ص ٥.

(٤) أحمد طه إبراهيم حسن: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصرى ودوره في النشاط الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

- التأكد من أن القطاع المصرفي يتقيد في أعماله وعملياته بأحكام قانون البنك المركزي وقرارات مجلس إدارته، وكذلك التوجيهات والتعليمات المبلغة إليه من الأجهزة المختصة بالبنك المركزي.
- التأكد من السلامة المالية للبنك.
- تحقيق الاستقرار النقدي.
- تحقيق أفضل معدلات للنمو الاقتصادي.

وتتم الرقابة الخارجة التي يمارسها البنك المركزي من خلال عدة أساليب أهمها:

(١): تسجيل البنوك: البنك المركزي أو السلطة النقدية في الدولة هي المنوط بها منح تراخيص البنوك عن طريق التحقق من مجموعة المساهمين ودراسة الجدوى المعدة لذلك ورأس مال البنك وعملياته وأنشطته وعقد التأسيس والنظام الاساسى للبنك المزمع إنشائه ليقرر البنك الركزى عقب دارسة ما سلف وفى إطار دورة الرقابي منح الترخيص للبنك من عدمه. [١]

(٢): رقابة وقائية: تتمثل في تقليص المخاطرالتى تتعرض لها البنوك منها السيولة، والملاءة، والخسائر المحتملة، وتقوم هذه الرقابة من خلال تحديد رؤوس أموال البنوك ونسب السيولة الواجب الاحتفاظ بها، أو متابعة أسلوب التوظيف، للتحقق من التوازن في آجال الاستحقاق، لتجنب مخاطر سعر الفائدة، وتحديد الأنشطة المحظورة على البنوك، وحدود الإقراض. [٢]

(٣): رقابة حمائية: وهى تقوم على مساندة البنك المركزي للبنوك في حال تعرضها للمخاطر عن طريق ضمان الودائع التي تقلل من سحب المودعين لودائعهم وبالتالي انخفاض معدلات الإفلاس لديها، إذ أن البنك المركزي يعمل على رقابة الأموال الضامنة للودائع إذ كان البنك يعمل على تغطية الوديعة باكملها، أما في حالة ما إذا كانت التغطية لجزء من الوديعة فإن اهتمام البنك المركزي يكون حماية صغار المودعين بصفة أصلية ثم حماية أموال البنك. [٣]

وتنقسم المؤسسات المنوط بها تلك الرقابة على النحو التالي[٤]:

تختلف الجهات الرقابية المصرفية المنوط بها الرقابة الحمائية على أعمال البنوك من دولة إلى أخرى ففى بعض الدول مثل مصر على سبيل المثال تخضع فيها البنوك إلى الرقابة الحمائية تحت إشراف البنك المركزي، بينما في دول أخرى يجد البنك المركزي من يشاركه في تلك الرقابة المصرفية الحمائية مثل

---

(١) زوايدية أفراح: الراقبة المصرفية ودورها في إدارة الأزمات المالية في الدول العربية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، مرجع سابق، ص ٤٩.

(٢) أحمد طه إبراهيم حسن: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصرى ودوره في النشاط الاقتصادى، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

(٣) د. عصام الدين أحمد أباظة: العولمة المصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٢٥٨.

(٤) نرمين محمد عاطف الغندور: معايير لجنة بازل حول الرقابة المصرفية الفعالة مع التطبيق على الجهاز المصرفي المصرى، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥، ص٨٦-٨٧.

الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمتثل فيها البنوك إلى إشراف مؤسسى مزدوج من البنك المركزي والحكومة ممثلة في وزارة المالية، في حين لا تخضع البنوك في بعض الأمنظمة إلى إشراف البنك المركزي مثل سويسرا والتي تمارس فيها الرقابة الحمائية من مؤسسات متخصصة ووزارة المالية بها ولا تخضع لإشراف البنك المركزي وعلي ذلك تنقسم هذه المؤسسات إلى:

- البنك المركزي إذ يستقل بالرقابة والإشراف على البنوك بالإضافة إلى ما يتمتع به من دور في رسم السياسة النقدية للدولة ومن أمثلة الدول التي ينفرد بها البنك المركزي في الرقابة المصرفية وإدارة السياسة النقدية والعمل على تنفيذها، استراليا – اليونان – هونج كونج – إيطاليا – هولندا – مصر.
- مؤسسات رقابية تختص بعملية الرقابة على البنوك يتعاون معها في ذلك البنك المركزي وايضا وزارة المالية، ويعد من أمثلة الدول التي تعمل تحت هذه الرقابة المؤسسية إلى جانب إشراف البنك المركزي للدولة مع وزارة المالية لها، أمريكا – ألمانيا – فرنسا – بريطانية.
- وزارة المالية بالتعاون مع مؤسسات متخصصة فقط بالإشراف على البنوك مثل سويسرا – السويد – اليابان – كندا.

كما تتعدد وسائل البنك الرقابية التي يمارسها البنك المركزي إلى رقابة مكتبية ورقابة ميدانية والرقابة من خلال التنسيق الإدارى:

(٤): الرقابة مكتبية: حيث تلتزم البنوك التجارية بما يفرضه عليه البنك الركزى من سبل متابعة عن طريق تقديم كافة البيانات والمعلومات فيما يتعلق بنشاط البنك الإدارى والفنى والبيانات الإحصائية والمالية والتقارير المتعلقة بالحسابات والبيانات المصرفية والأصول والخصوم التي يعتمد عليها البنك المركزي في تحديد مركز البنك المالي، وتقوم إدارة التفتيش والإشراف التابعة للبنك المركزي بتحليل البيانات التي تقدمها تلك البنوك التجارية ودراستها للوقوف على درجة المخاطر التي تتعرض لها تلك المؤسسة وموقفها المالي ومن ثم العمل على توجيهها بما يتفق مع الساسية العامة للدولة، مما يؤدى في مجموعة إلى تطوير المؤسسات المالية التي تخضع لتلك الرقابة عن طريق دراسة المخاطر التي تتعرض لها تلك البنوك دراسة تحليلية متخصصة وتقييم مدى تأثير الأحداث العامة على السياسة النقدية للبنك. [١]

(٥): الرقابة الميدانية: وتتم في ذات المكان المراد إجراء المراقبة عليه وذلك من قبل مفتشين ماليين وفنيين وإداريين تابعين للبنك المركزي بغرض التحقق من أن البنك الخاضع للمراقبة وموظفيه يمارسون

(١) أحمد طه إبراهيم حسن: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصرى ودوره في النشاط الاقتصادى مرجع سابق، ص ٢٢٩- ٢٣٠.

أعمالهم المنوطه بهم وفقاً للتعليمات والقوانين المعدة لذلك وأن المعلومات التي أدلى بها حول متانة مركزه المالي وسلامة أنشطته قد أدلى بها على نحو صحيح وموافق للحقيقة والواقع.[١]

وتعتمد الرقابة الميدانية على الإشراف القائم على المخاطر عن طريق تطبيق أفضل الممارسات الدولية على البنوك من خلال نظم رقابية فعالة وتهدف الرقابة الميدانية إلى:

١- دراسة أنظمة البنك المالية لتحديد المخاطر الناتجة عن أنشطة أنظمته المالية الحالية والمستقبلية والعمل على تطويرها.

٢- العمل على تفعيل سبل الرقابة وإدارة المخاطر بفاعليه بما يحفظ أصول البنك وودائعه.

٣- تدعيم الرقابة الداخلية بالبنوك وصولاً إلى تنفيذ وتطبيق التعليمات والصادرة عن البنك المركزي.

٤- الوصول إلى أفضل الخيارات المتاحة إثر عمليات التفتيش على إدارات البنوك وتفعيل نتائجها لمواجهة كافة المخاطر التي تتعرض لها مثل:

- عمليات التفتيش على كافة أنشطة البنك.
- التفتيش على العمليات عالية الخطورة.
- التفتيش الخاص الذى يهدف إلى التحقق من تنفيذ البنك للتعليمات الراقبية الصادرة عن البنك المركزي.

٥- معالجة أوجه القصور في أقل وقت والتأكد من تنفيذ الإجراءات التصحيحية وبما يحفز البنوك على الالتزام بتصحيحها. [٢]

(٦): الرقابة عن طريق التنسيق الإدارى: حيث أنه إلى جانب تلك الراقابة المكتبية والراقابة الميدانية تعمل البنوك المركزية على تدعيم سبل رقابية تقول على التنسيق بين الوحدات الإدارية بالبنوك تنفيذا للتعليمات الرقابية الصادرة عن البنوك المركزية ويكون هذا الاتصال الإدارى وعمليات التنسيق بين جهة الإدارة بالبنك المركزي وبين وحدات الإدارة بالنوك للوقوف على المخاطر التي تتعرض لها تلك البنوك والعمل على تقليلها بما يحقق مصالح المؤسسة المصرفية وتقوم تلك الرقابة بين مزيج من العلاقات الرسمية والودية بين طرفى عملية الرقابة الإدارية، والتي قد تؤدى لفاعلية أكثر مما قد يؤدى إليه إتباع الرقابة المكتبية والرقابة المصرفية الميدانية. [٣]

ثانياً: المدقق الخارجى:

---

(١) حميدى كلثوم: الإطار الجديد لإتفاق بازل **III** ودوره في تعزيز آليات الراقبة المصرفية وتحقيق السلامة المصرفية العالمية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحى فارس، الجزائر، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ٢٠١٩، ص ٣٨٩.

(٢) أحمد طه إبراهيم حسن: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصرى ودوره في النشاط الاقتصادى مرجع سابق، ص ٢٢٩- ٢٣٠.

(٣) ماجد أبو النجا الشرقاوي: الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال باستخدام نظم الدفع الإكتروني، مرجع سابق، ص ٦٩.

أوصت قوانين البنوك المركزية في معظم دول العالم على ضرورة تعيين الجمعية العمومية للبنوك مدقق حسابات سنويا، لكي يقوم بإعداد تقرير يتضمن معلومات وبيانات تفصيلية عن أوضاع البنك الذي وفق حساباته، والتأكد من أن أعماله قد تمت وفق مصلحة المساهمين والمودعين والدائنين، فضلًا تقيده بالقوانين والأنظمة والتعليمات الصادرة عن السلطات الإشرافية، وارسال نسخة من هذا التقرير إلى البنك المركزي مباشرة بناء على طلبه، وإن كان هناك اختلاف بين الدور الذي يقوم به كل من المدقق الداخلي والخارجي إلا أن هناك صلة وعلاقة بينهما؛ حيث إن عمل كل منهما يعتمد على الآخر، وذلك لتطوير أنظمة الرقابة الداخلية للبنك، فالمراجع الداخلي يقوم بتقييم أنظمة المراجعة الداخلية، والتأكد من صحة ودقة البيانات المالية والالتزام بتطبيق القوانين والتعليمات المعمول بها، والمراجع الخارجي بحاجة إلى الوصل إلى القناعة الكافية بأن المراجعة الداخلية تقوم بأداء عملها وفق تخطيط مسبق وبفاعلية للإبلاغ وإبداء الرأي حول البيانات المالية.[١]

ومن أهم مسئوليات المدققين الخارجيين ما يلى[٢]:

- يتعين على المدققين الخارجيين أن يعتمدوا في عملهم على الأحكام والشروط التي تنظم أعمال المراجعة والمعايير الدولية للمراجعة.
- التقيد بالسرية التامة، وألا يفشوا المعلومات التي تحصلوا عليها بحكم عملهم.
- تقديم تقارير للجمعية العمومية للبنك يبين فيها نتيجة مراجعته لأعمال البنك وحساباته، وأنها تمت وفقا للمعايير الدولية.
- تزويد مجلس الإدارة بتقرير مفصل بشأن أي ضعف في أنظمة المحاسبة والرقابة الداخلية.
- التحقق من صحة وسلامة البيانات التي أعطيت لهم خلال عملية التدقيق.

ويجب أن يتوفر لدى المراقبين الخارجيين الوسائل المناسبة لمراجعة وتحليل التقارير والنتائج الإحصائية من البنك وفقا لقواعد موحدة، بيد أنه لكي يتحقق ذلك يجب أن يكون لديهم الإمكانيات للحصول على البيانات غير المصرفية، وإعداد التقارير التي توضح مدى التزام البنك بالمعايير الدولية بالنسبة لكفاية رأس المال، والوصول إلى المجالات التي لا يغطيها التفتيش الداخلي، فضلًا عن الإلمام بكافة الهياكل المؤسسية للبنوك.[٣]

---

(١) ميرفت محمد أمين: الرقابة الداخلية على أعمال البنوك، مرجع سابق، ص ٧٩.

(٢) د. محمد زيدان: متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠١٣، ص ٥.

٣) د.ماجدة أحمد شلبى: الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير بازل، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، كلية القانون، جامعة اليرموك، الإردن، ٢٠٠٢، ص٢٠.

المبحث الثاني

ماهية المخاطر المصرفية واستراتيجية إدارة المخاطر

تمهيد:

إن احتمالية تعرض البنك مستقبلاً إلى خسائر تؤثر على تحقيق أهدافه، وقد تؤدى في حال تفاقمها وعدم السيطرة عليها إلى إفلاس البنك، هي مخاطر المصرفية وهى تتولد حال حصول أكثر من احتمال مترتب على القيام بالعمل حال عدم التأكد مما ستكون عليه النيتجة النهائية لهذا العمل، وتتمثل تلك المخاطر في الظروف والأحداث الغير مؤكدة، والتي حال حدوثها يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على العمل المصرفي سواء بالإيجاب او السلب وبالتالي يرتبط مفهوم المخاطر المصرفية بهذه الحالة غير المؤكدة المصاحبة لأنشطة المؤسسة المصرفية.[١]

المطلب الأول

مفهوم المخاطر المصرفية وأهدافها وأساليبها

أولاً: مفهوم إدارة المخاطر المصرفية:

إدارة المخاطر المصرفية هي المنهج العلمى لمواجهة المخاطر عن طريق توقع الخسائر المحتمل حصولها والعمل على تنفيذ منهجية من شانها أن تقلل إمكانية حدوث الخسائر.[٢]

كما يمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها النظام المتكامل لتكوين البيئة المناسبة لتوقع المخاطر المحتملة ودراستها وتحديد الأدوات اللازمة لمجابهتها وقياسها وتحديد مقدارها والأثار المحتملة حال حدوثها على عمليات البنك بهدف تجنب هذه المخاطر والسيطرة عليها للتقليل من آثارها والقضاء على مصدرها. [٣]

وهى أيضاً ذلك النشاط الإدارى الذى يستهدف التحكم بالمخاطر عن طريق تقليلها إلى أدنى مستوياتها أو إلى مستويات مقبوله، وهى كذلك مجموع عمليات التحديد والقياس والسيطرة من أجل تقليل المخاطر التي تواجه العمليات المصرفية. [٤]

وتعد عدم قدرة العميل في الوفاء بالتزاماته المصرفية أو عدم قدرة البنك على تغطية الائتمان أحد تعاريف المخاطر الائتمانية والتي تشمل البنود داخل الميزانية كالقروض والبنود خارج الميزانية كالاعتمادات المستندية وخطابات الضمان. [١]

---

(١) نجلاء عبد المنعم إبراهيم: مقررات بازل ٤ وانعكاساتها على صيغ التمويل الإسلامي، رسالة ماجيستير، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ٢٠٢١، ص١٤٨.

(٢) طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر (أفراد – إدارات – شركات – بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧، ص٥١.

(٣) نجلاء عبد المنعم إبراهيم: مقررات بازل ٤ وانعكاساتها على صيغ التمويل الإسلامي، المرجع السابق، ص١٥٣.

(٤) المرجع السابق، ص ١٥٣.

ونتيجة عوامل داخلية مثل ضعف السياسة الائتمانية بالبنك أو عدم إحكام عمليات الرقابة المصرفية تتولد المخاطر الائتمانية، وقد تنتج تلك المخاطر إثر عوامل أخرى كالعوامل الخارجية مثل الأوضاع الاقتصادية المتقلبة وتغيرات السوق.[٢]

ثانياً: أنواع المخاطر المصرفية:

تسعى البنوك إلى الحد من المخاطر المصرفية أو على أقل تقدير التقليل من حدوث تلك المخاطر إلى أدنى مستوياتها وحتى يتحقق لها ذلك لابد أن تقوم بتصنيف تلك المخاطر عند منح التسهيلات الائتمانية من خلال مسئولى منح الائتمان عن طريق تقدير المخاطر المختلفة التي تحيط بها حتى لا يجد البنك نفسه غير قادر على تحقيق العائد المتوقع من التسهيل الائتمانى أو حتى خسارة قيمة التسهيل. [٣]

ويمكن تقسيم مخاطر الائتمان المصرفي على النحو التالي:

(أ): المخاطر المتعلقة بشخص العميل أو الجهة المقترضة.

وتتمثل في ضعف الدراسة التي تجرى على شخص العميل أو الجهة الممنوح لها الائتمان مثل أهليته للاقتراض أو سمعته وسلامة مركزه المالي و جودة ضعف مركزة المالي ومقدرته الإنتاجية:

١ – مدى أهلية العميل وصلاحيته للاقتراض.

على مسئول الائتمان التعرف على الشكل القانونى للمنشاة المقترضة ومدى السلطة الممنوحة لممثلها على القرض المطلوب بكافة شروطه وضماناته مثل أن يكون له حق تمثيل المنشاة طالبة القرض وأن يكون له سلطة التعاقد على القرض المطلوب عن طريق التحقق من صحة التفويض الصادر له حتى يطمئن البنك إلى عدم تجاوز المفوض الحدود المفوض فيها. [٤]

ويتعين موافقة الجمعية العمومية للشركة أو الشركاء بحسب الأحوال حال عدم وجود نص ينظم عملية الاقتراض، والوقوف على صلاحية الممثل للمنشاة في التعاقد على الاقتراض من خلال الاطلاع على التفويض الممنوح له في هذا الشأن وفق التفويض الصادر له من السلطة المفوضة بالمنشأة طالبة الاقتراض وذلك للتأكد من عدم تجاوز حدود التفويض الممنوح للحصول على الاقتراض.[٥]

---

(١) محمد أيمن محمد مصطفى: إطار محاسبى لدور الحوكمة في تحقيق الرقابة وتقييم الأداء، دراسة نظرية تطبيقية على البنوك بمصر، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر، ٢٠٠٨، ص ١٢٩.

(٢) محمد حنفى محمود محمد سعودى: تقييم السياسات العامة المصرفية في مجال إدارة الأزمات المالية مع دراسة تطبيقية على أزمتى السيولة والركود في مصر، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٥١.

(٣) د. أحمد سعيد محمود محمد العيسوى: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٥، ص٣١.

(٤) د. مختار إبراهيم: التمويل المصرفي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤٤.

(٥) د. محمد فتحى البديوى: إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٢، ص٢٨١.

٢- السمعة الائتمانية للعميل:

بعض العملاء لا يكون لديهم الخبرات التي تكفى للإدارة وحسن التصرف ومن ثم لا يكون لديهم المقدرة على تخطيط تمويلى صحيح، ويمكن التعرف على السمعة الائتمانية للعميل من خلال عدة عوامل منها تعاملاته السابقة والتي من خلالها يستطيع مسئولى منح الائتمان تقدير مدى المخاطرة في منح الائتمان للعميل عن طريق جمع المعلومات عن العميل سواء من البنوك أو من خلال سابقة تعاملاته السوقية مثل التزامه بتعهداته والوفاء بالتزاماته في مواعيدها المحددة، ودراسة سلوك العميل الشخصى. [١]

٣- سلامة المركز المالي للعميل:

يتم الوقف على المركز المالي للعميل من خلال مراجعة السياسات المالية السابقة ومراجعة القوائم المالية الخاصة به التي قد تتمثل في اعتماد المنشاة على الاقتراض وكذلك ومدى إسهولة وإمكانية تسييل أصولها ومعدلات الأرباح الحاصلة فعليا والمتوقعة خلال فترة زمنية معينة ومدى توافقها مع المعدلات السائدة في النشاط المماثل خلال تلك الفترة ومدى تطور نشاط العميل بما يدعم قوة وسلامة مركزه المالي.

٤- المقدرة الإنتاجية للعميل:

حيث يمكن التعرف عليها من خلال دراسة خطط العميل المستقبلية من أجل التوسع في عملية الإنتاج وبالتالي تطوير نشاطه ومدى تقبل السوق للنشاط الذى يجريه ومدى جودته واعتماده على الوسائل الإنتاجية التكنولوجية واساليبه في الإنتاج.[٢]

(ب): المخاطر المتعلقة بطبيعة النشاط الائتمانى:

تختلف درجة المخاطر بحسب بحسب طبيعة النشاط الذى يزاوله العميل سواء أكانت أنشطة صناعية أو زراعية أو تجارية بحسب الأحوال، فعلى سبيل المثال فالإنتاج الصناعى يختلف في ظروفه الإنتاجية والتسويقية بحسب درجة مرونته السوقية فهو غير مرن في الاجل القصير وعلى العكس يكون مرناً سوقياً بحسب ما إذا كانت المنتجات سلعاً اساسية أو كمالية، كذلك في مجال الإنتاج الزراعى حيث تقل وتزيد درجة المخاطر الائتمانية بحسب الظروف المناخية ومدى الإصابة بالآفات الزراعية ومدى توافر المياه وطبيعة الأرض الزراعية ومدى استيعاب السوق واحتياجاته، وعلى ذلك فإن المعروض من المنتجات أو النشاط الزراعى للعميل يتسم بالمرونة في الاجل القصير ويكون غير مرن غالباً بالنسبة للسلع الغير ضرورية.

(ج): المخاطر المتعلقة بطبيعة العملية المصرفية ذاتها:

---

(١) عبد الحميد الشوارى، محمد الشواربى: إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتى النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢، ص ٧٠٨.

(٢) أحمد سعيد محمود محمد العيسوى: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، المرجع السابق، ص٣٢.

تتغير درجة المخاطرة بحسب تغير طبيعة العملية المصرفية المزمع تمويلها من قبل المؤسسة المصرفية وما إذا كان الضمان المقابل هو أوراق مالية أو بضائع أو خطابات ضمان مرتبطة بالتمويل العقارى وبالتالي تزيد أو تقل درجة المخاطر التي يتعرض لها البنك تبعاً لذلك وبحسب كل عملية مصرفية وتبعاً لظروفها وضماناتها، فنجد أن الإقراض بضمان أوراق مالية يختلف في حجم ودرجة المخاطرة عن الإقراض بضمان البضائع عنه عن الإقراض العقارى.. إلخ.[١]

وتتنوع هذه المخاطر بناء على ذلك فنجد أن درجة المخاطرة بالنسبة للقروض الممنوحة للمقاولين ترتبط بمدى الخبرة التي يتمتع بها في العمليات التي يقوم بها، أيضا بالنسبة للشركات المصدرة للأوراق المالية حال منح الإقراض بضمانها يرتبط بمركز الشركات المصدرة لها، ومدى التعامل على الأوراق المرهونة داخل سوق الأوراق المالية، كذلك تختلف درجة المخاطر الائتمانية بالنسبة لمنح الاقتراض بضمان البضائع إذ تختلف درجة المخاطرة بحسب نوعها وإمكانية أو سهولة تعرضها للتلف أو تقلب أسعارها. [٢]

(د) :المخاطر الخارجية المرتبطة بالظروف المحيطة:

هناك أنواع من المخاطر التي تتعرض لها البنوك والتي قد لا يمكن تجنب المخاطر الناجمة عنها، لأنها وليدة أنشطة أو عوامل من الصعب التحكم بها، مثل المخاطر الناجمة عن الحروب أو المخاطر الناجمة عن قطع العلاقات الدولية بين الدول أو مخاطر التغيرات التكنولوجية أو مخاطر التضخم نتيجة ارتفاع اسعار الفائدة إذ أن مثل تلك المخاطر من شانها أن تحدث العديد من الآثار السلبية على الحياه الاقتصادية بصفة عامة وأيضاً على الجهاز المصرفي بوجه خاص. [٣]

(هـ): المخاطر المتعلقة بسلوك البنك الائتمانى:

تتعلق تلك المخاطر بما يجب على البنك إتباعة من تقليل حجم المخاطر المصرفية والتي قد تتفاقم آثارها على البنك نتيجة إما لضعف الكوادر المصرفية أو الخطأ في تقدير الضانات المقدمة من العملاء لذلك تسعى البنوك إلى الحيلولة دون ذلك عن طريق دعم النظم الكليفة بإحكام رقابتها عليها، إلا أنه وبالرغم من ذلك فقد يتعرض البنك لبعض المشكلات العملية والتي يكون مصدرها المؤسسة المصرفية نفسها عن طريق عدم المتابعة الائتمانية، وإسناد العملية المصرفية والعمل الائتمانى إلى أشخاص لا يتمتعون بالخبرات التي تتلاءم مع حسن أداء العمل الائتمانى. [٤]

---

(١) عادل رزق: أساليب الإدارة العلمية الحديثة في البنوك العالمية، دار طيبة للنشر، القاهرة، ٢٠١١، ص١٨١.

(٢) محمود أحمد إبراهيم الشرقاوى: الرقابة المصرفية والضبط الداخلى في ظل العمل المصرفي الإلكترونى، مجلة اتحاد المصارف العربية، العدد (٢٧٩) بيروت، ٢٠٠٤، ص ٤٢.

(٣) إيمان أنجرو:التحليل الائتمانى ودورة في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعى السورى، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٠٦، ص٥١.

(٤) محمد فتحى البديوى: إدارة البنوك، مرجع سابق، ص٢٥٨.

وكما تنشأ تلك المخاطر نتيجة أخطاء البنك وضعف الكوادر المصرفية، تتولد ايضاً المخاطر نتيجة التقدير الخاطئ للضمانات التي يقدمها العميل ويضاف إلى ذلك عدم إتباع البنك أو وحدات المراجعة الائتمانية بالمؤسسة المصرفية المتطلبات التي يتعين توافرها في تلك الضمانات المقدمة للبنك، والتي قد تتعلق بملكيتها أو حيازتها أو رهنها وقد تنشأ نتيجة عدم المطالبة بقيمة خطاب الضمان أو تجديده والذى يغطى بعض القروض قبل نهاية مدتها. (١)

وتلك المخاطر يمكن تصنيفها كما ونوعا فهى تتحدد كما عن طريق كمية المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المصرفية خلال العمليات المصرفية التي يتعين عليها القيام بها خلال فترة معينة أو نسبة الخسائر المحتملة التي يمكن أن يتعرض لها البنك خلال تلك الفترة، ويمكن أيضاً تحديدها نوعاً أى عن طريق نوعية المخاطرة التي يتعرض لها البنك. (٢)

وعلى ذلك فإن **للمخاطر المصرفية طبيعة مركبة** وهذه الطبيعة هي التي تميز المخاطر المصرفية في كونها تتولد عن مصادر مختلفة ومتداخلة بعضها البعض فضلاَ عن أنها متغيرة دائماً **فلا يوجد ائتمان بدون مخاطر** وبالرغم من استحواذ المخاطر المصرفية الأخرى على درجة عالية من القيمة الإجمالية للمخاطر التي تواجه البنوك إلا أن مخاطر الائتمان المصرفي تظل من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف.(٣)

ثانياً: أهداف إدارة المخاطر المصرفية:

تهدف إدارة المخاطر الائتمانية إلى **ضبط فاعلية الرقابة المصرفية** عن طريق زيادة كفاءة العملية الائتمانية والسيطرة على منح الائتمان وضبط فاعلية الرقابة عليه بوضع اسس منهجية علمية للعمل على قياس وتحليل المخاطر الائتمانية ووسائل موجهتها.(٤)

وتعد إدارة المخاطر على هذا النحو عملية مستمرة من خلالها يتم التعرف على المخاطر ومواجهتها ومن ثم العمل على اتخاذ القرار المناسب بشأنها، والذى **يهدف إلى السيطرة عليها**، وتقديم التقارير والدراسات لتحجيمها، وتدعيم عملية اتخاذ القرار من أجل وضع خطط إستراتيجية أكثر كفاءة من ذى قبل حال

---

(١) نفين حلمى عبد الحميد: معايير منح الائتمان دراسة تطبيقية على المصرى خلال الفترة ٢٠٠٠– ٢٠١٠، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢، ص٥٦–٥٧.

(٢) د. طارق عبد العال حماد: حوكمة الشركات "المفاهيم – المبادئ – التجارب" تطبيقات الحوكمة في المصارف، مرجع سابق، ٢٠٠٥، ص ٣٦٥.

(٣) عبد الكريم إبراهيم محمد حسب الله: نموذج مقترح لدور البنوك التجارية في قياس مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٢٠١٠، ص١.

(٤) عبد الفتاح السيد صالح: دور المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية بالتطبيق على بنك الإسكندرية، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٢، ص٣٢.

حدوث المخاطر لمواجهة التهديدات التي يتعرض لها البنك مما يعود عليه بتحقيق اعلى عائد ربح ممكن. (١)

كما تهدف إدارة المخاطر إلى العمل على **التنسيق بين كافة الإدارات داخل المصرف من أجل تقديم الدعم للبنك** من خلال تقديم كافة البيانات وتوفيرها بشأن المخاطر المترتبة على عمليات البنك أو الأنشطة المصرفية التي يقوم بها وخاصة تلك المتعلقة بالمخاطر السوقية ومخاطر السيولة والائتمان، في وقت مناسب، وبشكل تتابعى، وفى الوقت المناسب، وتقديم تقرير شامل عن المخاطر المحتملة، وبصفة دورية، وعرضة على الإدارة العليا للبنك لاتخاذ الإجراءات الضرورية بشأنه، كما تهدف إدارة المخاطر إلى **التأكد من صحة البيانات والمعلومات وتقديمها بصفة مستمرة**، وبالتالي فإن تحمل قدر من المخاطر هو أمر لا سبيل للحيلولة دون حصولة سواء في الموسسات المالية أو غيرها، لذلك تهدف تلك المؤسسات إلى تحقيق أهدافها والتي تتعارض مع المخاطر التي تواجهها مما يتعين معه عليها أن تقوم **بإدارة هادفة للمخاطر** التي تواجهها وذلك أثناء سعيها إلى تحقيق النمو وتحقيق العوائد وتعزير الرقى بسمعتها والثقة بها.(٢)

وعلى ذلك فإدارة المخاطر المصرفية تهدف إلى **المحافظة على أصول البنك وحمايته** مما قد يتعرض له من الخسائر حال تقديم خدماته للعملاء كما يجب أن تعمل إدارة المخاطر المصرفية على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتمثل فى:(٣)

- التزام البنك بكافة القوانين والتعليمات.
- حصر المخاطر من أجل الحيلوله دون حدوثها أو التقليل من تأثيرها.
- تجنب تركز مخاطر القروض.
- ارتفاع العائد في مقابل المخاطر فكلما زادت نسبة المخاطر التي يواجهها البنك نتيجة أنشطته المختلفة زاد العائد عليها.
- العمل على إنشاء وحدة أو جهاز داخل البنك لدراسة المخاطر الائتمانية.

وبالتالي لا بد من اكتشاف تلك المخاطر قبل حصولها لتقليل الخسائر المحتملة التي قد يتعرض لها البنك وفقاً للتالى:

---

(١) مصطفى نادى عبد المطلب: تطوير أداء المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر وانعكاساته على جودة أداء المراجعة الخارجية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية، رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة، ٢٠١١، ص ٥.

(٢) نجلاء عبد المنعم إبراهيم: مقررات بازل ٤ وانعكاساتها على صيغ التمويل الإسلامي، مرجع السابق، ص١٥٧.

(٣) سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منشاة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٥، ص٢٠.

سبل استكشاف مخاطر الائتمان:

كلما زاد إحكام إطر الرقابة المصرفية زادت احتمالية الكشف عن المخاطر الائتمانية التي قد تتعرض لها المؤسسة المصرفية وبالتالي إدارة تلك المخاطر والتحكم بها ومن ثم تقليل حدوثها، وبالتالي فإن وضع أطر من شأنها الاستدلال على وجود المخاطر المصرفية يعد من الأمور الهامة التي تساهم في الحد منها ومن أهم تلك الأطر التي تساهم في استكشاف المخاطر[١]:

- قيام العملاء لدى البنك دون ضمانات بالسحب على المكشوف أو أن تكون هناك ضمانات محدودة لا تغطى الائتمان الممنوح.
- وجود تجاوزات في حساب العميل الجارى المدين خاصة عند تكرارها بمبالغ عالية.
- عند إضطرار البنك إلى سداد قيمة المستندات وتحويلها للمراسل في حال عدم وفاء العملاء بقيمة مستندات الشحن بشأن الاعتمادات المستندية مما يؤدى ذلك إلى إنشاء مديونية على العملاء.
- المطالبة بقيمة خطاب الضمان خلال فترة سريانه مما يستلزمة ذلك من تسييل خطاب الضمان من جانب المؤسسة المصرفية نيابة عن عميلها لصالح الجهة المستفيدة من الخطاب.
- الصعوبة التي قد يتعرض لها العميل نفسة حال تحصيلة الأوراق التجارية المسحوبة على عملائة أو عدم انتظام حركة الحساب الجارى للعميل مما قد يؤدى إلى بطء تصريف العميل لإنتاجة.
- وجود كمبيالات أو شيكات ترتد دون تحصيل من حساب العملاء.

رابعاً: أساليب إدارة المخاطر المصرفية:

تتنوع اساليب إدارة المخاطر المصرفية بين **تفادى المخاطرة**، أو **التقليل من تأثيرها**، أو حتى **الاحتفاظ بالمخاطرة**، أو **تحويل آثارها السلبية**، وفقاَ لما يلى[٢]:

١ – تفادى المخاطرة:

تعد تقنية سالبة وليست إيجابية إذا اتخذت كأسلوب لتفادى المخاطرة وهو أسلوب غير مرضى أحياناً إذا استخدم بشكل مكثف إذ أنه يؤدى إلى حرمان المؤسسة المصرفية من فرص متعددة لتحقيق الأرباح كما أن الإصراف في هذا الأسلوب وإن كان مرغوباً به في أحيان قليلة ولتقلبات اقتصادية معينة إلا أنه يؤدى في مجموعة إلى عجز البنك عن تحقيق أهدافه القريبة والمستقبلية، وعلى ذلك فعلى المصرف إن اتبع أسلوب تفادى المخاطرة وعدم المجازفة أن يتنهج منهج قريب منها بدلاً من تفاديها وهو تقليل المخاطرة على نحو ما سوف يلى.

---

(١) د. عصام حسنى عبد الحليم: إدارة مخاطر البنوك الشاملة في إطار معايير لجنة بازل، المؤتمر العلمى السنوى الرابع، مجلة كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٠، ص ٥٢٥.

(٢) د.حسن توفيق: أساليب قياس الخطر وعدم التأكد عند تقييم المشروعات الإستثمارية، مجلة المدير العربى، المعهد القومى للإدارة العليا، القاهرة، العدد ١٢٥، ص٧٨ وما بعدها.

٢- تقليل المخاطرة:

إن التقييم الدورى للمراقبين لقياس مدى مناسبة المعايير الرقابية للتطورات المستجدة على الساحة المصرفية يعمل على تحديث الأدوات والنظم الفعاله لقياس المخاطر المصرفية مما يساعد على التقليل منها وتجنب المخاطر العالية التي تؤدى إلى تحقيق خسائر للبنك ومن ثم يمكن تقليل المخاطرة بوجه عام من خلال قانون الأعداد الكبيرة فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات التعرض يمكن تحجيم المخاطرة بشكل معقول للخسائر المستقبلية.[١]

ويمكن التقييم الدورى البنك من ممارسة أنشطته بأسلوب أكثر ملائمة مع المخاطر مما يؤدى إلى الحد منها، وهذا في الوقت نفسه لا يعنى إحلال هذا الدور الرقابي محل الدور الإدارى في مواجهة مخاطر النظام المصرفي، وإنما التعاون والتنسيق بينهما، في ضوء الدعم المستمر للجهاز الرقابي على العمليات المصرفية وبما يحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة المصرفية. [٢]

وعلى ذلك فإن إدارة المخاطر المصرفية تعتمد على **التقييم المستمر** والمفصل والإحصائى الذى يتعين أن يأخذ في حسبانه عدة نقاط تقليلاً للمخاطره المحتملة[٣]:

- أثر تعدد المخاطر إثر عمليات مصرفية مختلفة تتداخل مخاطرها على أنشطة البنك.
- تفريد المخاطر إجمالاً فتحديد مستوى المخاطرة في كل نشاط على حده من أنشطة البنك والعمل على تقييم كل منها على حدة على نحو يسمح بالحد من المخاطرة الإجمالية.
- استخدام مقاييس كمية وكيفية تسمح بمعايرة درجة المخاطرة واتخاذ قرار مناسب بشأنها.
- الدراسة المستمرة لظروف السوق والتقلبات الاقتصادية.
- إمكانية إقتسام المخاطر المحتملة مع الغير.
- تأمين القروض.

ويرى الباحث أنه يتعين على المراقبين الداخليين والخارجيين عدم إهمال التقلبات الاقتصادية ودراسات السوق والنمو الاقتصادي للدول الخارجية ومدى تأثيرها على السوق المحلى إيجاباً أو سلباً في ظل تداعيات العولمة الاقتصادية وهيمنة الدول الاقتصادية الكبرى على الاقتصاديات النامية.

٣- الاحتفاظ بالمخاطرة:

وهو الأسلوب الأكثر شيوعاً للتعامل مع المخاطر المصرفية فالبنوك تواجه العديد من المخاطر أثناء قيامها بالعمليات المصرفية وعندما لا يتم اتخاذ إجراء بشأنها كتفاديها أو تقليلها أو تحويلها فلا مناص من الاحتفاظ بها أى مواجهتها وتقبل الخسائر المحتملة التي تنطوى عليها تلك المخاطرة.

---

(١) نجلاء عبد المنعم إبراهيم: مقررات بازل ٤ وانعكاساتها على صيغ التمويل الإسلامي، مرجع السابق، ص١٥٨.

(٢) د.ماجدة أحمد شلبى: الرقابة المصرفية وإدارة المخاطر في ظل معايير بازل II ومتطلبات الحكم المؤسسى، المؤتمر العلمى السنوى الرابع والعشرين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والإحصاء والتشريع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٨١.

(٣) أحمد سعيد محمود محمد العيسوى: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، المرجع السابق، ص٤٥.

٤- تحويل المخاطرة:

أى نقلها من شخص أو جهة إلى شخص آخر أو مؤسسة أخرى أكثر إستعداداً لتحمل المخاطر ولعل المثال الأقرب لذلك هو عقود التأمين على سبيل المثال ففى مقابل دفع مبلغ محدد سلفاً بين الطرفين وهو ما يسمى قسط التأمين يقوم بسداده أحد طرفى العلاقة للآخر يوافق الطرف الثاني على تعويضة حتى مبلغ معين عن خسائرة أو المخاطر المحتمل حدوثها، أيضاً يعد التحوط أحد اساليب تحويل المخاطرة عن طريق الشراء وإعادة البيع للأصول المالية المتعامل معها.[١]

٥- قياس المخاطرة:

يجب على البنوك وضع خططاً مستقبلية للأهداف المطلوب تحقيقها من عملية منح الائتمان من خلال وضع منهجية لنتفيذ تلك السياسات، ويقوم مجلس إدارة البنك بمراقبة تلك السياسات للتحقق من مطابقتها لخطة البنك الإستيراتيجية فيما يتعلق بإدارة المخاطر المصرفية، وهو ما يستتبعة من التحقق من أن استيراتيجية الائتمان في البنك تغطى كافة أنشطته الائتمانية، وأنها من المرونه بمكان حتى تستوعب التقلبات الاقتصادية والتغيرات الحادثة في الهيكل الائتمانى للمحافظ الائتمانية والناجمة عن تلك التقلبات، ويجب النظر بصفة دورية في استيراتيجية المخاطر الائتمانية التي ينتهجها البنك لقياس المخاطرة الجارى تنفيذها من العملية المصرفية التي يجريها والعمل على تعديلها كلما دعت الحاجة إلى ذلك. [٢]

ويتم ذلك القياس من خلال توافر المعلومات بشكل كامل ومنظم على نحو ما يلي:

توفر المعلومات بصفة دائمة ومنظمة:[٣]

إن توافر نظام معلوماتى وأرشيف متطور يعد عنصراً هاماً من عناصر إدارة المخاطر المصرفية، ونظام المعلومات يجب أن يشمل جميع المعلومات عن كل نشاط داخل البنك من عمليات ائتمانية وموظفين قائمين عليها وعملاء، وكذلك المعلومات خارج البنك والتي تؤثر على عمليات الائتمان التي يمنحها لعملائه مثل المعلومات الاقتصادية كتقلبات اسعار الاسهم والعملات، ومعلومات السوق أى توجهاته وتغير اسعار منتجاته إضافة إلى القوانين والتشريعات الجديدة، وبالتالي فإن وجود أنظمة رقمية متطورة وسهل من توافر المعلومات والحصول عليها، كما يسهل عملية صناعة التقارير الدورية ومراجعتها وتدقيقها والاستفادة منها وجداول مقارنتها بمثيلتها السابقة، كما يمكن تحديد صفات المعلومات الجيدة والتي تستخدم لإعداد التقارير الدورية المرتبطة بها كما يلى:

- أن يتوافر لدى البنك قاعدة بيانات رئيسية تشمل مخطط شامل للتقارير السابق إعدادها تحوى كافة المعلومات عنها وتدقيقها والموظفين المسئولين عن إعدادها وتواريخها الدورية.
- أن تتاح تلك المعلومات للأفراد والمؤسسات المعنية.

---

(١) نجلاء عبد المنعم إبراهيم: مقررات بازل ٤ وانعكاساتها على صيغ التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص١٥٩.

(٢) صلاح إبراهيم شحاته: ضوابط منح الائتمان المصرفي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨، ص١٣٢.

(٣) نجلاء عبد المنعم إبراهيم: المرجع السابق، ص١٦١.

- أن تكون نماذج التقارير والمعلومات سهلة الصياغة والأسلوب.
- أن توجد وسائل سهلة لحفظ تلك التقارير والمعلومات واسترجاعها.
- أن تكون تلك المعلومات قابلة للتتبع أى لتدقيقها ومراجعتها وإجراء الإحصائيات المقارنة بشأنها.

وفى كل الأحوال يتعين أن تشتمل الأساليب الفعالة المتطورة لإدارة المخاطر على ما يلى[١]:

- إدارة فعالة لمواجهة المخاطر المصرفية تعنى إحكام سبل الرقابة المصرفية بأنواعها سواء الرقابة الداخلية أو الرقابة الخارجية.
- تدعيم وسائل الاتصال الرسمية والودية في كثير من الأحيان بين كل من المراقبين وإدارة البنك وذلك في ضوء تفهمهم للعمليات المصرفية التي تقوم بها المؤسسة المصرفية.
- توافر المعلومات وسهولة الوصول إليها بكل حيادية سواء للمراقبين المصرفيين أو للمراجعين الداخليين في إطار من الإستقلالية بهدف تجنب المخاطر المحتملة.
- كما يجب أن يتمتع القائمين على إدارة المخاطر والمراقبون الداخليون والخارجين بقدر عالى من التأهيل والقدرة على تحليل ومراقبة العمليات المصرفية وفقاً لقواعد موحدة بهدف اكتشاف المخاطر المتوقع حصولها خلال فترة زمنية معينة وفقاً للتقلبات الاقتصادية وطبيعة العملية المصرفية.
- يستتبع ما سلف أن يكون لدى المراقبين الأدوات اللازمة لتجميع البيانات ومراجعتها وإعداد التقارير الإحصائية بشأنها.

ـ ويرى الباحث أن من ضمن أساليب الإدارة الفعالة للمخاطر المصرفية هو دراسة عمليات هبوط وارتفاع مستوى الارباح عند نقطة معينة أو حال تكرار عملية مصرفية أو نشاط مصرفي مع إعادة مقارنة ذات العملية وفقاً لظروف مغايرة ودراسة النتائج السابقة مع تجنب ذات الأخطاء مستقبلاً.

(١) البنك المركزى المصرى، دليل التعليمات الرقابية الصادرة من قطاع الرقابة والإشراف، الباب الخامس، الفصل الثانى، نوفمبر ٢٠٠٢، ص ١٤–١٥.

المطلب الثاني
إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية

تمهيد:

إن بناء إستراتيجية لإدارة المخاطر المصرفية عبارة عن عملية الأخذ بالمخاطر المحسوبة، فإذا أخذنا في الاعتبار تكلفة الفرصة الضائعة فليس من الممكن القضاء على جميع المخاطر المحتملة للمؤسسة المصرفية، وإن كان الأخذ بالمخاطر المحسوبة أى مواجهتها للحد من خطورتها هو الوسيلة الفعالة لبناء إستراتيجية تعمل على إدارتها وتحديدها وترتيب أولوياتها وهو ما يتضمن الاكتشاف المبكر للمخاطر الفعلية وبالتالي الوقاية من المخاطر المحتملة بتطبيق إستراتيجيات للتقليل من مخاطرها.[١]

وبالتالي يمكن تحديد تلك الخطوات في النقاط التالية[٢]:

- تكوين بيئة مناسبة لإدارة المخاطر المصرفية.
- منح الائتمان بما يتناسب مع قدرات البنك من أجل إنشاء محافظ ائتمانية سليمة.
- إجراء عمليات إدارة وقياس ومراقبة ائتمان مناسبة.
- العمل على كفاية الرقابة المصرفية على العمليات الائتمانية.
- تحليل ومناقشة وتقييم المخاطرة.

أولاً: تكوين بيئة مناسبة لإدارة المخاطر المصرفية:

(أ): يجب على مجلس إدارة البنك أن يعى تماماً مدى ملائمة السياسات المعمول بها داخل البنك لمواجهة المخاطر المصرفية من خلال المراجعة المستمرة لإستراتيجيات المخاطر المصرفية بما يعكس درجة تقبل البنك للمخاطر ومستوى الربح المتوقع الوصل إليه.[٣]

ويتحقق ذلك من خلال ما يلى:

- الأخذ في الاعتبار أن مجلس إدارة البنك هو في المقام الأول المسؤول عن وضع الأهداف والسياسات الإستراتيجية والإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية.
- يجب على مجلس الإدارة التأكد من أن الإدارة التنفيذية بالبنك تتخذ الإجراءات اللازمة لتحديد المخاطر المصرفية وقياسها وسبل السيطرة عليها والتزام الإدارة التنفيذية بإدارة الإنشطة الائتمانية الموافق عليها من قبل مجلس إدارة البنك.

---

(١) نجلاء عبد المنعم إبراهيم: مقررات بازل ٤ وانعكاساتها على صيغ التمويل الإسلامي، مرجع سابق، ص١٧٠.

(٢) Basel committee on banking , "Principles for the management of credit risk", Bank for international settlement, Sebtember,2000, PP 3-4.

(٣) أحمد سعيد محمود محمد العيسوى: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، مرجع السابق، ص٤٧.

- المراجعة الدورية للنتائج المالية والمخاطر المحتملة وتحديد التغيرات اللازمة في الإستراتيجية القائمة لدى مجلس الإدارة، كما يجب أيضا عليه أن يراقب كفاية راس المال المملوك للبنك لمواجهة تلك المخاطر المحتملة.
- كما يتعين على إعضاء مجلس إدارة البنك القيام القيام بمراقبة عمليات منح الائتمان وكذا إذارة مخاطر الائتمان عن طريق المراجعة الداخلية لإدارة مخاطر الائتمان.
- مراعاة أن تتلاءم إستراتيجية إدارة المخاطر التي يضعها البنك بشكل دورى مع التقلبات الاقتصادية ومع التغيرات في محتوى نوعية المحفظة الائتمانية.
- وكما يجب أن تتلاءم الإستراتيجية التي يضعها مجلس إدارة البنك مع التقلبات الاقتصادية يجب أيضا قابلة للاستمرار على المدى الطويل أى خلال الدورات الاقتصادية المتعاقبة.
- ويجب على البنك مراعاة عدم التعارض بين ما يتحملة البنك من مكافآت أو تعويضات وإستراتيجية إدارة مخاطر الائتمان لديه. [١]

(ب): للإدارة العليا للبنك صلاحية تطوير السياسات والإجراءات المرتبطة بقياس المخاطر المصرفية، وايضا تطبيق إستراتيجية إدارة المخاطر التي تم الموافقة عليها من قبل أعضاء مجلس إدارة البنك. وذلك وفقاً لما يلى[٢]:

- على الإدارة العليا للبنك التأكد من وجود تقييم دورى مستقل على عمليات منح الائتمان لدى البنك، والعمل على تطوير السياسات الائتمانية وفقاً لتغيرات السوق.
- تحديد صلاحيات اللجان المختصة بإدارة المخاطر المصرفية مع مراعاة الفصل بين مراقبة وقياس مخاطر الائتمان من ناحية ومهام متابعتها والسيطرة عليه من ناحية أخرى.
- الأخذ بعين الاعتبار للأوضاع السياسية الداخلية والخارجية لتحقيق فاعلية أعلى للسياسات الائتمانية.
- المراجعة الدورية والمراقبة المستمر للمخاطر المصرفية لتحجيم تلك المخاطر بصفة دورية من أجل إدارة فعالة للمخاطر المصرفية.

---

(١) Basel committee on banking (2000), Op. Cit.,p5.

(٢) محمد محمود زكى:تحديث القطاع المصرفي المصرى في ظل بازل٢ وبازل٣، المعهد المصرفي المصرى، ٢٠١٢، ص ٣٧-٣٨.

(ج): بالنسبة للمخاطر المتعلقة بالعمليات المصرفية الجديدة والتي لم تكن مدرجة بالإستراتيجية الموافق عليها من مجلس الإدارة فيجب أن تحرص البنوك بشأنها على إدارة وافية للمخاطر المصرفية المتعلقة بها قبل الموافقة عليها من قبل مجلس إدارة البنك وعقب دراسة وافية بالمخاطر المحتملة ومدى تقبلها من قبل مجلس الإدارة.

وعلى ذلك[١]:

- على البنك قبل موافقة مجلس الإدارة التأكد من أن الخدمات والعمليات المصرفية الجديدة خضعت لإجراءات الرقابة والمراجعة الفعالة قبل تطبيقها والموافقة عليها من قبل أعضاء مجلس الإدارة.
- ويجب أن توفر الإدارة العليا للبنك الكوادر المدربة القادرة على القيام بعمليات البنك المصرفية وفقاً لسيلسات البنك الائتمانية.

ثانياً: منح الائتمان بما يتناسب مع قدرات البنك من أجل إنشاء محافظ ائتمانية سليمة:

وفقاً لما يلى [٢]:

(أ):

- يتعين على البنك الحصول على معلومات وافية تمكنه من التقييم الكامل للمخاطر الائتمانية، مثل تحديد القطاعات الاقتصادية والأسواق المستهدفة، والغاية من الائتمان والآجال الممنوحة لهذا للائتمان، وكذا مقومات منح الجدارة الائتمانية للمقترض كحسن السمعة والنزاهة والحرص على الوفاء بالالتزامات في الآجال المستحقة.
- إن كل عملية مصرفية تحيط بها مجموعة من المخاطر لذلك في حال مشاركة كثير من البنوك في منح قروض مشتركة فإن بعض البنوك تعتمد في تحليل المخاطر الائتمانية على جهات أخرى مثل بعض المشاركين في منح القرض أو أحدهم أو التصنيف الائتمانى لمؤسسة معينة، وبالتالي فإنه يجب على البنوك المشاركة في تقديم القرض أن تقوم بإجراء التحليل الائتمانى لتحديد المخاطر الائتمانية التي تحيط بالقرض.
- عند توقع الخسائر المحتملة من العملية المصرفية فإنه يجب على البنك تخصيص مخصصات مالية لتك الخسائر المحتملة، والعمل على توفير راس المال الكافى لتغطية الخسائر المتوقعة للعملية المصرفية، لأن المخصصات المالية تعد أحد الأذرع الهامة لمواجهة الخسائر المحتملة.
- يجب على البنك التأكد من الضمانات ومدى قابليتها للتأثر بالتغيرات الاقتصادية وتغيرات السوق.

---

(١) Basel committee on banking (2000), Op. Cit.,P7.

(٢) صلاح إبراهيم شحاته: ضوابط منح الائتمان المصرفي، مرجع سابق، ص ١٣٤: ١٣٦.

(ب):على البنوك وضع حدود ائتمانية لكل مقترض على أن تعكس هذه الحدود المخاطر المختلفة التي يتعرض لها البنك والتي تؤثر على دخله.

وذلك على النحو التالي:[١]

- إن وضع حد للتعرض المحتمل للمقترضين هو أحد الضوابط الرئيسية في إدارة المخاطر الائتمانية من أجل التنوع داخل المحفظة الائتمانية.
- يجب مراعاة نتائج اختبارات التحمل من قبل البنوك وعليها الأخذ في الاعتبار للدورات الاقتصادية وكذلك أوضاع السيولة واسعار الفائدة.
- كما يمكن مراقبة اوضاع السيولة من خلال حدود الائتمان الممنوح والذى يعكس كافة المخاطر المتعلقة به في الأجل القصير في ضوء الحدود الائتمانية المختلفة في حالة تعثر الطرف الأخر تبعاً للاستحقاقات المختلفة لحدود القرض ونوعه.

(ج): فى حالة الموافقة على ائتمانات جديدة يجب على البنوك وضع أسس وقواعد منح هذه الائتمانات، كما يجب عليها مسبقاً تحديد المنهجية التي يمكنها من خلالها تجديد أو تعديل أو إعادة تمويل الائتمان القائم بالفعل من أجل المحافظة على محافظ ائتمانية سليمة.[٢]

وذلك على النحو التالي[٣]**:**

- على البنوك وضع القواعد والأسس الكافية للموافقة على علميات منح الائتمان.
- إخضاع كل عملية مصرفية للمراقبة وتحليل من قبل محللين ائتمانيين من ذى الخبرة والمهارة بالعمليات الائتمانية المصرفية وبحجم المعاملات وتعقيداتها.
- إجراء تقييمات ائتمانية وقائية بصفة دورية من قبل خبراء إدارة المخاطر الائتمانية ممن يوظفهم البنك لعمل الإحصائيات والبيانات الائتمانية وإجراء المقارنات بين العمليات المصرفية ومثيلتها وإدارتها.
- أن تكون العمليات المصرفية والتعاملات الائتمانية تحت إشراف مجلس إدارة البنك، ويتم استبعاد أعضاء مجلس الإدارة ممن تتعارض مصالحهم مع تلك التعاملات، على أن يقوم

---

(١) صلاح إبراهيم شحاته: ضوابط منح الائتمان المصرفي، مرجع سابق، ص ١٣٧.

وانظر ايضا:

11..Basel committee on banking (2000), Op. Cit.,P–

– سمير الخطيب: قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، مرجع سابق، ص١٣٤–١٣٥.

(٢) البنك الأهلى المصرى: أسس إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في ظل المقترحات الجديدة للجنة بازل، النشرة الاقتصادية، القاهرة، العدد الرابع، ٢٠٠٣، ص ١٠–١٢.

(٣) ميرفت على أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل **II**، مرجع سابق ص ٨٦.

مجلس الإدارة بتحديد حدود واضحة للسياسة الائتمانية الممنوحة للعملاء مثل وضع قواعد وشروط منح القروض وهو ما يعد في ذات الوقت أحد الوسائل الهامة لمراقبتها.[١]

ثالثاً: إجراء عمليات إدارة وقياس ومراقبة ائتمان مناسبة.

لكل محفظة الائتمانية عمليات مخاطر ائتمانية يتعين على البنك وضع نظم وقواعد لإدارتها مثل:[٢]

- أن تكون العمليات المجراه على المحافظ الائتمانية تتوافق وسياسات إدارة الائتمان بالبنك وهو ما يؤدى في مجموعة إلى الحد من المخاطر المصرفية ومن ثم عدم تعرض البنك للخسارة المحتملة.
- تحديث المعلومات الائتمانية بصفة دائمة على عمليات منح الائتمان وشموليتها مما يسمح لمجلس الإدارة سهولة إدارة تلك العمليات.

ويجب على البنك بالنسبة لحالات الائتمان الفردى أن يضع قواعد لمتابعتها، وتحديد مدى كفاية مخصصاتها لمجابهة الخسائر المحتملة من خلال ما يلى[٣]:

- معرفة الوضع المالي الحالى للعميل من خلال نظام مراقبة الائتمان وبالتالي متابعة التدفقات النقدية للنشاط، وتصنيف محفظة العميل الائتمانية، وتحديد قيمة الضمان، ونقاط القوة والضعف بالمحفظة الائتمانية، والعمل على اتخاذ ما يلزم من إجراءات تصحيحية لمواجهة الخسائر الائتمانية المحتملة.
- تأمين وصول المعلومات إلى الإدارة المسئولة عن تحديد التصنيف الائتمانى للعميل عن طريق إدارة متابعة الائتمان بالبنك، وبحسب المخاطر الائتمانية على العمليات المصرفية الممنوح لها الائتمان، وتكوين مخصصات مالية لرفع قيمة المحفظة الائتمانية.

ولمساعدة مجلس إدارة البنك على قياس المخاطر الائتمانية للعمليات المصرفية مع النشاط المدرج داخل أو خارج الميزانية يتعين على البنك تدعيم نظم المعلومات التحليلية والتي يجب أن تقدم المعلومات الكافية عن المحفظة الائتمانية وإلقاء الضوء على النقاط التي تتركز بها المخاطر وتقديم المعلومات الكافية عن المحفظة الائتمانية من خلال ما يلى[٤]:

---

(١) صلاح إبراهيم شحاته: ضوابط منح الائتمان المصرفي، مرجع سابق، ص ١٣٩.

(٢) أحمد سعيد محمود محمد العيسوى: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، مرجع السابق، ص٥٢.

(٣) محمد محمود زكى:تحديث القطاع المصرفي المصرى في ظل بازل٢ وبازل٣، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٤) ميرفت على أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل **II**، المرجع السابق، ص ٩٠.

- أن تقدم إدارة أنظمة المعلومات والتحليل لمجلس إدارة البنك المعلومات الكافية عن نوعية وهيكل الائتمان بما يسمح للإدارة بتقييم وتحديد لمستوى المخاطر الائتمانية والتي قد يتعرض لها البنك بالسرعة التي تسمح بالتقييم المناسب.
- يجب على المديرين التنفيذيين والإدارة العليا المراجعة الدورية للتأكد من كفاية المعلومات المتولدة من إدارة نظم المعلومات بالبنك والتي تمكن مجلس الإدارة من الدور المنوط به بإنجاز عمليات المراقبة لمواجهة العلميات المصرفية الائتمانية الجارية.

وبالتالي فعلى البنك متابعة توظيف إدارة خاصة تكون وظيفتها في المقام الأول متابعة الهيكل الائتمانى للمحفظة الائتمانية وذلك من خلال ما يلى[١]:

- أن تتوافق تلك الإدارة المنوط بها مراقبة الهيكل الائتمانى للمحفظة الائتمانية مع طبيعة الهيكل الائتمانى للمحفظة الائتمانية الإجمالية للبنك.
- أن يكون لدى البنك المعايير الجيدة لإدارة نقاط المخاطر الائتمانية المتركزة عند نقطة معينة من مستوى اللائتمان مثل عمليات بيع القروض، والمشتقات المالية والتوريق. [٢]، [٣]

([١]) أحمد سعيد محمود محمد العيسوى: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، مرجع السابق، ص٥٤.

([٢]) محمد داود عثمان: أثر محققات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الإردنية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العلمية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٨، ص٨٦.

([٣]) **التوريق هو عملية تتضمن تحويل ديون ضعيفة السيولة إلى سندات يتم تداولها في السوق.** حيث عمدت الكثير من من البنوك إلى تخفيض متطلبات راس المال من خلال التوريق وإعادة التوريق للأصول ونقلها من داخل الميزانية إلى خارجها، مظهرة بذلك معدل كفاية راس المال اعلى من الواقع. وقد بالغت البنوك في الدول المتقدمة بشكل كبير في هذه العملية، ففي سنة ٢٠٠٧ م بلغ هذه الديون ١٠٠٠٠ مليار دولار أمريكى في سوق التداول الامريكى وهي تمثل ٤٠ % منه، بينما كانت قيمية السندات التى أصدرتها المؤسسات ٥٨٠٠ مليار دولار أمريكى. وبالتالى فالإبتكارات المالية كان لها دور بارز في إحداث الأزمة المالية العالمية.

(صادق أحمد عبدالله السبئى: إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات إتفاقية بازل III دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية، مجلة أماراباك، مجلية علمية تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد الحادى والعشرون، ٢٠١٦، ص١٨٢.)

- **التوريق المصرفيSecuritization : هو تحويل الأصول غير السائلة مثل القروض والأصول الأخرى إلى أوراق مالية قابلة للتداول في أسواق رأس المال،** وهي أوراق تستند إلى ضمانات مالية أو عينية، أو بمعنى آخر هو اداة مالية لها صفة قانونية وتمويلية تقوم على أساس تجميع مجموعة متجانسة من الديون من حيث الاستحقاق والضمان كأصول، وتحويلها إلى دين جديد بضمان أوراق مالية معززة ائتمانيا بغرض تقليل المخاطروضمان التدفق المستمر للسيولة المصرفية.

(محمد عبد العزير محمد مشهور:"تقييم تكلفة الإستثمار في أنظمة المعلومات على أداء القطاع المصرفي – دراسة تطبيقية على البنوك التجارية في مصر"، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠٠٩، ص ٩٣.)

كما أنه عند تقييم الائتمان يجب على البنوك أن تضع التقلبات الاقتصادية وتغيرات السوق المحتملة مستقبلاً في الاعتبار، وهو ما يميز الإدارة السليمة للمحافظ الائتمانية إذ قد يكون للتغيرات الاقتصادية التأثر السلبى على العمليات الائتمانية التي أنشأها البنوك في ظل أوضاع معايرة لتلك التقلبات.[١]

رابعاً: كفاية الرقابة المصرفية على العمليات الائتمانية:

يجب على البنوك اعتماد نظام مستقل للمراجعة المستمرة والتقييم لإدارة فعالة للمخاطر المصرفية تقوم برفع نتائج عملياتها إلى مجلس إدارة البنك والإدارة العليا [٢] ولما كانت المحفظة الائتمانية تحوى كافة العمليات المصرفية التي يجريها البنك، فيجب أن يكون لديه لجنة مراجعة مستقلة فعالة تقوم بتقييم عمليات إدارة الائتمان بصفة مستمرة وتقوم بتصنيف المخاطر الداخلية وتحدد دقتها ومنحنى الخطورة المتوقعة وتقم معلومات دقيقة ووافية لمجلس إدارة البنك عن الوضع الائتمانى ومناط المخاطر التي تحيط بالعمليات المصرفية المجراه داخل المحفظة الائتمانية.[٣]

كما أن درجة التعرض للمخاطر المصرفية يجب أن تظل دائما في حدود تتفق والمعايير الرشيدة لدى البنك ويتحقق ذلك من خلال ما يلى[٤]:

- إن المساعدة على عدم تخطى المخاطر الائتمانية الحد المقبول لدى البنك يكون من خلال إرساء وتدعيم نظم الرقابة الداخلية وبالتالي المحافظة على مخاطر مصرفية مقبولة ضمن التعليمات الموضوعة من قبل مجلس إدارة البنك والإدارة العليا، وهو الهدف من إدارة المخاطر المصرفية.
- أن تكون الأنشطة الائتمانية التي يجريها البنك متوافقة مع السياسة الائتمانية له ويتحقق ذلك عن طريق عمليات المراجعة الداخلية للمخاطر الائتمانية بشكل دورى.

ويجب الأخذ في الاعتبار بالنسبة للتعليمات الموضوعة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا للبنك حالات الإخفاق أى تلك الحالات التي تشكل لدى المحفظة الائتمانية تعثر ائتمانى أو مشكلات ائتمانية أو حتى القيام بعمليات مصرفية غير سليمة، وبالتالي يقوم مجلس إدارة البنك بإرساء النظم الوقائية المبكرة، وعلى لجنة المراجعة الداخلية العمل على تحديد نقاط الضعف الائتمانى من خلال اكتشاف التدهور في نوعية الائتمان في مرحلة مبكرة، وعلى مجلس الإدارة وضع التعليمات والسياسات الواضحة لكيفية إدارة البنك للمشاكل الائتمانية.[٥]

---

(١) ميرفت على أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل **II**، مرجع السابق، ص ٩١.

(٢) صلاح إبراهيم شحاته: ضوابط منح الائتمان المصرفي، مرجع سابق، ص ١٤٦.

(٣) ميرفت على أبو كمال: الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل **II**، مرجع السابق، ص ٩٢-٩٣.

(٤) محمد محمود زكى:تحديث القطاع المصرفي المصرى في ظل بازل٢ وبازل٣، مرجع سابق، ص ٤٠.

(٥) أشرف فتحى عمر: إطار مقترح لرفع كفاءة المراجعة الداخلية للمخاطر المصرفية طبقاً لمعايير تقييم المؤسسات الدولية– دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٢٠١١، ص ١٩.

وعلى مراقبى الائتمان استحداث نظام فعال لقياس ومراقبة المخاطر المصرفية كجزء من إدارة المخاطر وعليهم إجراء تقييم مستقل ودورى لإستراتيجيات البنك المتبعة بمنح الائتمان. [١]

كما على المراجعون الخارجيون مراجعة نوعية الائتمان، وكذا المراجعون الداخليون والتي يتم الاعتماد بدرجة كبيرة على نتائجها لتقييم عمليات منح الائتمان، وكفاية الاحتياطيات والمخصصات، ونوعية المحفظة الائتمانية، وعلى المراقبين والمراجعين الداخليين والخارجين التحقق بصفة دائمة عما إذا كانت إدارة البنك مدركة لحجم المخاطر والمشكلات الائتمانية المحتملة وأنها تتخذ الإجراءات والسبل الوقائية للحد منها وأنها تتخذ الإجراءات المناسبة حيالها ومراقبة المحفظة الإجمالية للبنك وذلك من أجل مناقشة أى تدهور ملحوظ بها مع الغدارة العليا للبنك، والعمل على وضع الحدود الوقائية التي يتم تطبيقها على جميع البنوك بصرف النظر عن العمليات المصرفية التي يديرها البنك، على أن تتضمن هذه الحدود المخاطر الائتمانية التي يتعرض لها المصرف والتي تنجم عن منح الائتمان للمقترضين سواء كانوا أفراداً أو مجموعات ذات صلات مالية.[٢]

الخاتمة:

حاولنا من خلال دراستنا إلقاء الضوء على الأدوات الراقبية المصرفية الفعالة وكيفية إدارة المخاطر التي تواجهها البنوك خلال أنشطتها المختلفة بغرض الحفاظ على سلامة واستقرار العمل المصرفي والذى أصبح العمود الفقرى للنمو الاقتصادي والذى يدعم خطط الدولة التنموية، وتأسيساً على ذلك فقد قسمنا دراستنا هذه إلى مبحثين حاولنا في المبحث الأول تسليط الضوء على موجز مختصر لماهية الرقابة المصرفية وأهميتها والركائز الرئيسية للرقابة المصرفية وأهدافها وأنواعها وأنظمتها من أنظمة رقابية داخلية وخارجية تكفل انتظام وحسن سير العملية المصرفية وتضمن تحقيق نزاهة ومصداقية المعلومات المحاسبية والمالية وتطبيق التعليمات بكفاءة وموثوقية عاليتين مما يستلزم معه على البنوك استحداث أنظمة رقابية فعالة تعمل على مراقبة جميع الجوانب الفنية والمحاسبية والمالية والإدارية والتي تضمن استقرار النظام الاقتصادي بصفة عامة والنظام المصرفي بوجه خاص، ثم عرجنا إلى المبحث الثاني من دراستنا والذى استعرضنا فيه ماهية المخاطر المصرفية وأساليبها وأهدافها وانتهينا إلى كيفية السيطرة على المخاطر المصرفية وإن كنا قد أشرنا إليها في دراستنا باستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية والتي تناولنا فيها أبرز آليات إدارة المخاطر التي يمكن أن ينتهجها النظام المصرفي للحد منها.

---

(١) صلاح إبراهيم شحاته: ضوابط منح الائتمان المصرفي، مرجع سابق، ص ١٤٨.

(٢) Basel committee on banking (2000), Op. Cit.,P 20..

- أنظر أيضاً:

محمد محمود زكى:تحديث القطاع المصرفي المصرى في ظل بازل٢ وبازل٣، المعهد المصرفي المصرى، ٢٠١٢، ص٤١.

النتائــج:

من أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة مايلى:

١- يرتبط تقليل معدلات الخسائر التي ترتبط بأعمال البنوك بعلاقة عكسية مع الرقابة المصرفية الفعالة، فكلما زاد إحكام عمليات الرقابة المصرفية كلما قلت الخسائر المحتملة.

٢- أنه بالرغم من تعدد ركائز الرقابة المصرفية فإن ركيزة وفرة رأس المال تظل هي الركيزة الأهم على الإطلاق لأنها تحظى باهتمام كبير من قبل المؤسسات المالية الدولية في عملية تقييم قوة البنك.

٣- لا غنى عن الاستعانة الدائمة والمستمرة والمتجددة لرقابة مصرفية فعالة في ظل تقلبات السوق والأزمات المالية التي تتعرض لها البنوك من حين لآخر للمواجهة المستمرة للمخاطر المصرفية المحتملة.

التوصيات:

وتوصى الدراسة بما يلى:

- يتعين على البنك الحصول على معلومات وافية تمكنه من التقييم الكامل للمخاطر الائتمانية، مثل تحديد القطاعات الاقتصادية والأسواق المستهدفة، والغاية من الائتمان والآجال الممنوحة لهذا للائتمان، وكذا مقومات منح الجدارة الائتمانية للمقترض كحسن السمعة والنزاهة والحرص على الوفاء بالالتزامات في الآجال المستحقة.
- إن كل عملية مصرفية تحيط بها مجموعة من المخاطر لذلك في حال مشاركة كثير من البنوك في منح قروض مشتركة فإن بعض البنوك تعتمد في تحليل المخاطر الائتمانية على جهات أخرى مثل بعض المشاركين في منح القرض أو أحدهم أو التصنيف الائتمانى لمؤسسة معينة، وبالتالي فإنه يجب على البنوك المشاركة في تقديم القرض أن تقوم بإجراء التحليل الائتمانى لتحديد المخاطر الائتمانية التي تحيط بالقرض.
- عند توقع الخسائر المحتملة من العملية المصرفية فإنه يجب على البنك تخصيص مخصصات مالية لتك الخسائر المحتملة، والعمل على توفير رأس المال الكافى لتغطية الخسائر المتوقعة للعملية المصرفية، لأن المخصصات المالية تعد أحد الأذرع الهامة لمواجهة الخسائر المحتملة.
- يجب على البنك التأكد من الضمانات ومدى قابليتها للتأثر بالتغيرات الاقتصادية وتغيرات السوق.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١- أحمد طه إبراهيم حسن: إعادة هيكلة الجهاز المصرفي المصرى ودوره في النشاط الاقتصادي دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنى سويف، ٢٠٢٢.

٢- أحمد سعيد محمود محمد العيسوى: إدارة مخاطر الائتمان المصرفي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٥.

٣- إبراهيم عبد الله عبد الرؤوف محمد: الرقابة المصرفية وسلامة العمل المصرفي دراسة في ضوء معايير لجنة بازل الدولية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد الخامس والسبعون، ٢٠٢١.

٤- إيمان بركان: أهمية أنظمة الرقابة الداخلية في حوكمة المؤسسات المصرفية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتورى قسنطينه، العدد ٤٣، ٢٠١٥.

٥- أشرف فتحى عمر: إطار مقترح لرفع كفاءة المراجعة الداخلية للمخاطر المصرفية طبقاً لمعايير تقييم المؤسسات الدولية- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٢٠١١.

٦- السيد عبده ناجى: الرقابة على الأداء من الناحية العلمية والعملية، الدار الجامعية، ٢٠١١.

٧- البنك المركزي المصرى، دليل التعليمات الرقابية الصادرة من قطاع الرقابة والإشراف، الباب الخامس، الفصل الثاني، نوفمبر ٢٠٠٢.

٨- البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية، نظم الرقابة المصرفية في الدول المتقدمة، العدد الرابع – المجلد الرابع والخمسون – ٢٠٠١.

٩- أحلام مبارك موسى: آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية حالة بنك الجزائر، رسالة ماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التفسير، ٢٠٠٥.

١٠- أحمد عبد المهدى نعمة الحسيناوى: مدى توافر متطلبات الرقابة الإشرافية في المؤسسات المصرفية على وفق مقررات بازل III ،المعهد العالى للدراسات المحاسبية والمالية، بغداد، ٢٠١٢، ص ٨٣.

١١- أحمد محمد مشعل: الرقابة المصرفية الفعالة وأثرها على سلامة الصناعة المصرفية في ضوء مبادئ بازل، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية، ٢٠٠٢.

١٢- إيمان أنجرو:التحليل الائتمانى ودورة في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعى السورى، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة تشرين، سوريا، ٢٠٠٦.

١٣- بسام عشوى العون: دور الرقابة المصرفية في تحقيق الامتثال للتشريعات المصرفية في البنوك الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة أل البيت، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الأردن، ٢٠١٩.

١٤- بوزبرة فاطمة: الرقابة المصرفية في الجزائر وفق مقترحات لجنة بازل ودورها في رفع أداء البنوك التجارية، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠١٥.

١٥- حميدى كلثوم: الإطار الجديد لاتفاق بازل **III** ودوره في تعزيز آليات الرقابة المصرفية وتحقيق السلامة المصرفية العالمية، مجلة البحوث والدراسات العلمية، جامعة يحى فارس، الجزائر، المجلد الثالث عشر، العدد الأول، ٢٠١٩.

١٦- خليل محمد أحمد عودة: أثر نظام الرقابة الداخلية على جودة الخدمات المصرفية الإسلامية، رسالة دكتوراه، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن، ٢٠١٥.

١٧- خالد أمين عبد الله: التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للنشر، ٢٠١٢، ص ١٩٢-١٩٣.

١٨- داوود يوسف صبح: دليل التدقيق الداخلي وفق المعايير الدولية، إتحاد المصارف العربية، ٢٠١٠.

١٩- رشيدة جلاوى: الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، الجزائر، ٢٠١٥.

٢٠- زوايدية أفراح: الرقابة المصرفية ودورها في إدارة الأزمات المالية في الدول العربية، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد الخامس، العدد الثالث، ٢٠٢١.

٢١- سهام جياد مطرود: دور مؤشر السيولة المصرفية في الرقابة الإشرافية للبنك المركزي العراقى على المصارف المتخصصة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، ٢٠٢٢.

٢٢- صلاح الدين محمد الإمام: تفعيل أنظمة الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية، مجلة الإدارة الاقتصادية، العدد التسعون، السنة الرابعة والثلاثون، ٢٠١١.

٢٣- صلاح إبراهيم شحاته: ضوابط منح الائتمان المصرفي، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

٢٤- طارق عبد العال حماد: إدارة المخاطر (أفراد – إدارات – شركات – بنوك) الدار الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٧.

٢٥- عبد الحميد الشوارى: إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتى النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٠٢.

٢٦- عادل رزق: أساليب الإدارة العلمية الحديثة في البنوك العالمية، دار طيبة للنشر، القاهرة، ٢٠١١.

٢٧- عصام الدين أحمد أباظة: العولمة المصرفية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.

٢٨- عبد الكريم إبراهيم محمد حسب الله: نموذج مقترح لدور البنوك التجارية في قياس مخاطر الائتمان في المشروعات الصغيرة، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة المنوفية، ٢٠١٠.

٢٩- عصام حسنى عبد الحليم: إدارة مخاطر البنوك الشاملة في إطار معايير لجنة بازل، المؤتمر العلمى السنوى الرابع، مجلة كلية الحقوق، جامعة بنها، ٢٠١٠.

٣٠- عبد الفتاح السيد صالح: دور المعلومات المحاسبية في إدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية بالتطبيق على بنك الإسكندرية، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٠٠٢.
٣١- فرج على توفيق: المعايير الدولية للإشراف والرقابة المصرفية وأثرها في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي الخاص في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠١٥.
٣٢- محمد عبد الفتاح الصيرفى: إدارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.
٣٣- محمد محمود زكى:تحديث القطاع المصرفي المصرى في ظل بازل٢ وبازل٣، المعهد المصرفي المصرى، ٢٠١٢.
٣٤- محمد داود عثمان: أثر محققات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك، دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية، رسالة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العلمية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٨.
٣٥- محمد إبراهيم درويش: الرقابة على أعمال الإدارة رؤية مستقبلية، مجلة المعاصرة، العدد ٥٠٥، يناير ٢٠١٢.
٣٦- محمد سويلم: إدارة البنوك وبورصات الأوراق المالية، دار الهانى للنشر، الإسكندرية، ١٩٩٩.
٣٧- منير إبراهيم هندى: إدارة البنوك التجارية (مركز اتخاذ القرارات)، المكتب العربى الحديث، الطبعة الثالثة، الإسكندرية، ٢٠١٥.
٣٨- محمد سمير أحمد: الجودة الشاملة وتحقيق الرقابة في البنوك التجارية، دار المسيرة، الطبعة الأولى، الأردن، ٢٠٠٩.
٣٩- محمد سعد على: أثر فاعلية نظام الرقابة الداخلية في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٢٠، المجلد ٢١، العدد ١، ص ١١١.
٤٠- ميرفت محمد أمين: الرقابة الداخلية على أعمال البنوك، دار النهضة العربية، سنة ٢٠١٠.
٤١- محمد أيمن محمد مصطفى: إطار محاسبى لدور الحوكمة في تحقيق الرقابة وتقييم الأداء، رسالة دكتوراه، ٢٠٠٨.
٤٢- ماجد أبو النجا الشرقاوي: الرقابة المصرفية على عمليات غسيل الأموال باستخدام نظم الدفع الإكتروني، مجلة مصر المعاصرة، العدد ٥٠٨، أكتوبر ٢٠١٢.
٤٣- ماجدة أحمد شلبى: الرقابة المصرفية في ظل التحولات الاقتصادية العالمية ومعايير بازل، مؤتمر تشريعات عمليات البنوك بين النظرية والتطبيق، كلية القانون، جامعة اليرموك، الإردن، ٢٠٠٢.
٤٤- نجلاء عبد المنعم إبراهيم: مقررات بازل ٤ وانعكاساتها على صيغ التمويل الإسلامى، رسالة ماجيستير، المعهد العالى للدراسات الإسلامية، ٢٠٢١.

٤٥- محمد حنفى محمود محمد سعودى: تقييم السياسات العامة المصرفية في مجال إدارة الأزمات المالية مع دراسة تطبيقية على أزمتى السيولة والركود في مصر، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، ٢٠٠٦.

٤٦- محمد زيدان: متطلبات تكييف الرقابة المصرفية في النظام المصرفي الجزائري مع المعايير العالمية، جامعة الشلف، الجزائر، ٢٠١٣.

٤٧- مختار إبراهيم: التمويل المصرفي، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، ٢٠٠٥.

٤٨- محمد فتحى البديوى: إدارة البنوك، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ٢٠١٢.

٤٩- محمود أحمد إبراهيم الشرقاوى: الرقابة المصرفية والضبط الداخلي في ظل العمل المصرفي الإلكتروني، مجلة إتحاد المصارف العربية، العدد (٢٧٩) بيروت، ٢٠٠٤.

٥٠- مصطفى نادى عبد المطلب: تطوير أداء المراجعة الداخلية وفقاً لمدخل إدارة المخاطر وانعكاساته على جودة أداء المراجعة الخارجية دراسة تطبيقية على البنوك التجارية، رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة، ٢٠١١.

٥١- نور الهدى عبد الكاظم راضى: اساليب الرقابة المصرفية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، مركز بحوث الشرق الأوسط، ٢٠١٩، العدد ٥٢.

٥٢- نرمين محمد عاطف الغندور: معايير لجنة بازل حول الرقابة المصرفية الفعالة مع التطبيق على الجهاز المصرفي المصرى، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، ٢٠٠٥.

٥٣- نفين حلمى عبد الحميد: معايير منح الائتمان دراسة تطبيقية على المصرى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠، رسالة ماجيستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٢.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Adeniyi, S. and Adeniran, B. Control for Sustainable Development of Small Scale Enterprises in Lagos State: A Study of Selected Local Governments, Business Trends, 2017, volume 7, ordinal 2, PP. 28-35.
2- Ayagre, P. Appiah-Gyamerah, I. & Nartey, J.The Effectiveness of Control Systems of Banks. The Case of Ghanaian Banks. International Journal of Accounting and Financial Reporting, 2014, volume 4, ordinal 2, P. 377.
3- E Philip Davis and Ugochi Obasi , "The Effectiveness of Banking Supervision" Brunel University and, NIESR London, June 2009, PP.3-5.
4- Cho, M. & Chung, K. The Effect of Commercial Banks' Control Weaknesses on Loan Loss Reserves and Provisions. Journal of Contemporary Accounting & Economics , (2016) , 12(1),PP. 61-72.
5- Bayyoud, M. & Sayyad, N. The Impact of Control and Risk Management on Banks in Palestine. International Journal of Economic Finance and Management Sciences,2015, 3(3),PP. 156-161.
6- El-Mahdy, D. & Park, M. Control Quality and Information Asymmetry in the Secondary Loan Market. Review of Quantitative Finance and Accounting, 2015, 43(4),PP. 683-720.
7- Saidin, S. & Badara, M. Impact of the Effective Control System on the Internal Audit Effectiveness at Local Government Level. Journal of Social and Development Sciences,2013, 4(1),P. 16.
8- Frederic S. Mishkin, January 2001," The National Bureau of Economic Research", University of Chicago Pres.PP. 4-5.
9- Peter Rose & Hudgins, 2013," Bank Management and Financial Services", McGraw, Hill Irwin,.U.S.A,P.23.
10- Han Deng. 2009," Banking Supervision and Its Regulations Comparative Study between U.S, and China", Tulane University Law School Inter-University Graduate Student Conference Papers, P.1.
11- See Basle Committee on Banking supervision, Core principles for effective Banking supervision, Basle, September 1997. p.3.
12- Chairman, Ben, S. Bernanke, " The 47th Annual Conference on Bank Structure and Competition, Chicago", Illinois, 2011, P.2.

13- Basel Committee on Banking Supervision, Effective Internal controls, Bank for International Settlements, www. bis. org -2012, P.4
14- Basel committee on banking, “Principles for the management of credit risk”, Bank for international settlement, Sebtember, (2000) PP 3-4.
15- Mr. Roger Cole Federal Reserve Board, Washington, D.C, Ms. Christine Cumming, Basel Committee on Banking Supervision," Internal control systems in banking organizations", Federal reserve bank of New York, September 1998, P.1.